المركز القومى للبحوث التربوية والتنمية
شعبة بحوث السياسات

التعليم وسياسة التكيُف الهيكلى

إعداد

د٠ كمال حامد مغيث
الباحث بشعبة بحوث السياسات

إشراف عام

أ٠د/ نادية جمال الدين
مدير المركز القومى للبحوث التربوية والتنمية

١٩٩٩م

يوجد بزمن الأصل
وميل من الأصل

تقـــديـــــــــــم

شهدت مصر فى سنوات التسعينيات اتجاها متسارعا نحو الخصخصة والتكيف الهيكلى .و يأتى ذلك استجابة لمتغيرات العصر، ودفعا لدماء جديدة فى شرايين المجتمع المصري فـى مختلف جوانبـه الاقتصادية والاجتماعية ٠

وباعتبار التعليم أحد المنظومات الاجتماعية والثقافية ، فلم يكن من الممكن أن يظل ذلك التعليم بعيدا عن التأثر بذلك الاتجاه نحو التكيف الهيكلى٠

وتسعى هذة الورقة إلى .تقدم توصيفا وافيا للعلاقة بين التعليم والتكيف الهيكلى فتتناول فى البداية العوامل التى أدت إلى سياسة التكيف الهيكلى ٠ سواء كانت تلك العوامل عوامل خارجية أو داخلية ٠

ثم تدرس بعد ذلك أثر التكيف الهيكلى على التعليم بمختلف أنواعة ومراحلة فتتناول أثـــر التكيف الهيكلى على التعليم الرسمى (الحكومى) ثم التعليم الأزهرى (الدينى) ثم التعليم الجامعـــى والعـــالى٠

وتسعى الورقة لتوصيف الآثار السلبية لسياسة التكيف الهيكلى ، كتأثير سياسة التكيـف الهيكلى على تفاقم مشكلة البطالة فى المجتمع المصرى ٠

ثم تتناول أثر سياسة التكيف الهيكلى على السوق التعليمى ، والتجانس الثقافى وتنتهى الورقـــة بخاتمة تتناول : أهمية القيام بإجراءات تتناول حماية الفئات الأضعف مـــن الناحية الاجتماعية والاقتصادية والعمل على صياغة " أسواق صديقة للناس " تسمح للناس بالمشاركة الكاملة فيها ، والمشاركة العادلة فى منافعها ٠

وأهمية أن تأخذ فى اعتبارنا تنمية قدرات البشر فى العقود القادمة ، حيث لا مناهى من استحداث وتعضين مسار للتميز فى مراحل التعليم كافة يقوم على تأسيس التعلية النقدية والتفكير الخلاق ، والتعليم المستمر ، ولن يتحقق إلا بإنشاء حوافز اجتماعية اقتصادية موجبة وقوية للتميز فى التعليم والعلم ٠

فالرسالة المعاصرة للنظام التعليمى اليوم هى نقل المجتمع من عصر الثورة الصناعية الثانية إلى عصر جديد بدأت ملامحه فى التحدد ، إنة عصر الثورة المعرفية الثالثة ، فإذا عجز النظام التعليمى عن أداء رسالته فسوف تفلت من أيادينا فرصة اللحاق بالعصر وهو عصر لا يساوم فى تقدمـــه ولا يتسامح مع المتخلفين عنة٠

مدير المركز

أ٠ د/ نادية جمال الدين

المحتـــــــــويات

مقدمة

تشهد السنوات الأخيرة من القرن العشرين ثورة كبرى فى مجالات العلم والمعرفة والاتصالات تتجاوز ما أشار إليه توفلر فى كتابه الشهير صدمة المستقبل . ويكفى للدلالة على عمق ثورة العلم والمعرفة أن نعلم أن كمية المعارف التى حصلها الإنسان على طول تاريخه الذى يعود إلى عشرات الآلاف من السنين تتضاعف كلها حالياً فى سبع سنوات فقط ، وسوف تأخذ تلك السنوات السبع فى التناقص تدريجياً بعد ذلك.

ولقد كان من آثار تلك الثورة أيضاً أن دور عوامل القوة التى تمتعت بها الدول المختلفة قد أخذ فى التضاؤل ، حيث يتقدم العلم والتكنولوجيا بخطى سريعة نحو تخليق مواد خام جديدة تتفوق على المواد الخام التقليدية ، كما يتقدم العلم بخطى سريعة فى سبيل تخليق مصادر جديدة للطاقة ذات إمكانيات هائلة وغير محدودة . كما أدى غزو الفضاء واحتلال المواقع المختلفة فيه إلى إمكانية السيطرة والتحكم فى جميع مواقع الكرة الأرضية إرسالا واستقبالا سواء كان ذلك الإرسال للصورة والأحاديث أو كان ذلك للصواريخ والقنابل وأدوات القتال .

وباختصار شديد ، فإن العلم هو استثمار العصر . هذا العلم الذى يمزج المعرفة الإنسانية بتنويعاتها من أجل تخليق نظم الأداء الآلى المتطورة ، حيث لم تعد البنى الأساسية لهذه الاستثمارات هى السكك الحديدية والطرق الممهدة والمطارات والموانى فقط ، بل أضاف العصر لمنظومة البنى الأساسية عنصرا جديدا هاماً جداً ، وهو التعليم . فإذا كان المكون المعرفى (Know How) فى المنتج الجديد هو المكون الأكبر ، فإنه من باب تحصيل الحاصل أن تصبح المؤسسات التعليمية مناجم الإنتاج الجديد حيث تستخدم منها العقول المؤهلة للعمل فى جميع مجالات الحياة المعاصرة .

ولا شك فى أن الاتجاه الراهن للاستثمار فى هذه المرحلة من القوى الصناعية المسماة " بالقوى الصناعية المعرفية " يتجدد فى الاستثمار فى الإلكترونيات من أجل بناء النظم الآلية المعبرة عن تطبيقات الذكاء الاصطناعى .

الذى تنمو تطبيقاته يوما بعد يوم فى جميع مجالات الحياة اليومية ويعتمد على مكون المعرفة بالأساس ، كما أن بعض هذه النظم الآلية (الإلكترونية) يشغل مكون المعرفة فيه أكثر من ٩٢ ٪ من قيمتها فى السوق (١) .

ويحلو للكثيرين هذه الأيام الحديث عن تجربة دول شرق آسيا المسماة بالنمور الآسيوية فى مجالات التحديث والصناعة والتنمية . غير أنه يفوتنا فى هذا المجال الإشارة إلى أن تلك الدول قد وصلت جميعها إلى قناعة تامة بأن التربية عامل حاسم من عوامل التنمية وأن الاستثمارات فى هذا القطاع فى غياب موارد طبيعية مهمة تلعب دوراً أساسيا كمحرك فى التغير والتقدم . ولقد حددت فى داخل قطاعات الصناعة ومنتجاتها مجالات نمو واضحة تماماً ، وأعادت تشكيل نظمها التعليمية بما يؤهلها لإعداد القوى العاملة المتخصصة والضرورية لاشتغال تلك الصناعات الأساسية . فاتسمت بخصائص الاقتصادات المخططة طالما أنها حددت لنفسها أهداف نمو معينة ، وخططت لتطور الأيدى العاملة تبعاً لتوقعات هذا النمو .

ولقد أثبتت تلك البلدان أنها تعرف كيف تضع مشروعاتها موضع التطبيق العملى بواسطة قوانين وخطط إنمائية دورية . واتخذت جميعها تدابير ترمى صراحة إلى زيادة وتعزيز طاقاتها العلمية والتكنولوجية . وحددت بدقة مجالات الدراسة والبحث لكى تجنى الفائدة القصوى من الاستثمارات الضخمة التى وظفتها من مواردها المحدودة ، وعمدت إلى تسريع تطوير التعليم بوجه عام والتعليم الجامعى والعالى بوجه خاص ، وبزيادة معدل المدرسين والطلاب فى نفس الوقت (٢) .

ولابد هنا أن نشير بكل أسف إلى الدور الذى لعبه التعليم فى مصر عبر مراحل تاريخية مميزة . أول تلك المراحل عصر محمد على ١٨٠٥ – ١٨٤٨م . حيث ارتبط التعليم بإنشاء الدولة الحديثة والخروج من أسر التقليدية الشرقية . وثانيها عصر الخديوى إسماعيل ١٨٦٣–١٨٧٩م ، حيث ارتبط التعليم بحركة التمدن والعمران وظهرت لأول مرة أفكار تعميم التعليم ونشره على النطاق الوطنى ، وثالثها إنشاء الجامعة الأهلية المصرية ١٩٠٨م تلك الجامعة التى لعبت دوراً رائداً وخاصة فى المجال الفكرى والثقافى فى ظل ثورة ١٩١٩م . ورابع تلك المراحل

مرحلة ما بعد ثورة يوليو ١٩٥٢م ، والتى توجت كفاح المصريين فى سبيل التعليم بتقرير مجانية التعليم فى جميع مراحله . ولعب التعليم فى ذلك الوقت دوراً كبيراً فى التنمية الاقتصادية والاجتماعية . رغم الكثير من نواحى القصور التى لابد من الاعتراف بها .

واليوم يلاحظ الباحث أن هناك الكثير من القوى التى تحاول أن تنقض على حق المواطن فى التعليم فتنتزعه منه تحت مسميات الخصخصة ، والتكيف الهيكلى واستعادة التكلفة ولا بأس أن يطرح فى سبيل ذلك التساؤل حول جدوى التعليم ذاته وضرورته وهو أمر سوف يلحق افدح الخسائر بالمواطن وبالتنمية وبالوطن نفسه .

مشكلة البحث ومنهجه : *يحاول هذا البحث الإجابة على الأسئلة التالية*

- ما هى الأسباب التى أدت إلى الأخذ بسياسة التكيف الهيكلى بمصر ؟
- ما هى ملامح سياسة التكيف الهيكلى فى التعليم المصرى بالقياس إلى أنواع ذلك التعليم على اختلاف مراحله وأنواعه ؟
- وما هى ملامح السوق التعليمى كما تبدو بعد تطبيق سياسة التكيف الهيكلى فى مصر ؟
- وأخيراً ما هى آثار تلك السياسة التعليمية المرتبطة بالتكيف الهيكلى على فكرة التماسك الوطنى والتجانس الثقافى ؟

ويتبع البحث للإجابة على التساؤلات السابقة المنهج الوصفى فى تتبع العوامل التى أدت إلى الآخذ بسياسة التكيف الهيكلى وانعكاساتها على التعليم المصرى .

أولاً : العوامل التى أدت إلى سياسة التكيف الهيكلى :

يؤدى التكيف الهيكلى إلى وضع القطاع الخاص فى المقدمة بالنسبة للنشاط الاقتصادى والاجتماعى مع ما يستتبعه ذلك من توقع أن تكون إمكانات مساهمته فى التنمية البشرية محور الاهتمام (٣) .

الإصلاح الاقتصادى ، حيث تقوم هذه السياسة على أسس منها : تقليص دور الدولة فى الوظائف التقليدية لها (فى مصر طبعاً) فى الحقب السابقة وتحويل الاقتصاد إلى آليات السوق عن طريق ما سمى بالخصخصة أى تشجيع نمو القطاع الخاص وتحويل مؤسسات القطاع العام إلى القطاع الخاص (٤) .

ويعد الأخذ بتلك السياسة - من بعض جوانبها - رضوخاً لشروط الإقراض التى يفرضها البنك الدولى لكى يوافق على استمرار تدفق قروضه . حيث يرى البنك أن من حقه التأكد من أن الدولة المقترضة لديها قدرة تنفيذية لإنفاق الأموال التى يمنحها لها بأسلوب إنتاجى . لذلك يستخدم البنك " الشروط " للتأكد من أن القروض والائتمانات تعتمد على التغيرات الهيكلية للدولة المتلقية تلك التغيرات التى تشمل حجم الإدارة العامة وحجم وبنية القطاع العام . وتقليل عدد الموظفين وإعادة هيكلة الوزارات وتصفية الشركات العامة أو طرحها للبيع ، كما تشمل تغيرات تشريعية مكثفة خاصة فى مجال قوانين العمل والاستثمار والضرائب (٥) .

إن جوهر فكرة التغير الهيكلى مبنى على اعتبار أن آليات السوق هى الكفيلة بتنظيم الأولويات الموضوعية للإنفاق والاستثمار وبالتالى اختيارات النمو ، يستوى فى ذلك الإنفاق على الإنتاج السلعى والإنفاق فى مجالات التنمية البشرية . وبهذا المعنى يصبح معيار النجاح لأى استثمار هو العائد المباشر والآنى للإنفاق عليه بغض النظر عن أن الاستثمارات ذا ت الطبيعة الاستراتيجية وهى الاستثمارات الخاصة بتطوير وتدعيم مكون التنمية البشرية هى استثمارات لا تقدم عائداً مباشراً ولا منظوراً فى المدى القصير وأحياناً فى المدى المتوسط أيضاً . كما أن قياس العائد المباشر فيها بالغ الصعوبة وأحياناً مستحيل . بل أن مستوى العائد المتوقع من الاستثمار فى بعض مجالات التنمية البشرية كالصحة والتعليم والثقافة والتطوير التكنولوجى والبيئة ، يكون محكوماً بالعلاقة بين هذه المجالات وباقى قطاعات الإنتاج السلعى والخدمى فى المجتمع والاختيارات العامة للسياسة الاقتصادية (٦) .

وتعد الديون الخارجية أحد العوامل التى ادت إلى الأخذ بسياسة التكيف الهيكلى سواء بتداعياتها الاقتصادية ، أو بالشروط المصاحبة لها من جهات الإقراض المختلفة والتى سبقت الإشارة إليها .

فقد تفاقمت مشكلة الديون الخارجية - فى خلال العشرين سنة الأخيرة - بشكل لم تعرفه مصر منذ عهد الخديوى إسماعيل . فطبقاً لبيانات البنك الدولى كان حجم الديون الخارجية سنة ١٩٧٢م يبلغ ٢,٠٤٠,٩ مليون دولار ، تعادل ٨١٦,٤ مليون جنيه مصرى ، وفى سنة ١٩٧٥م بلغت الديون ٥,٦٨٦,٩ مليون دولار ، تعادل ٢,٢٧٤,٨ مليون جنيه مصرى [٧] . ثم راحت أرقام الديون تتسارع بمعدلات هائلة ، ففى سنة ١٩٨١م بلغت ١٨,٠٨٦ مليار دولار ، وفى سنة ١٩٩٠م بلغت ٦٢ مليار دولار وهى تعادل ١٢٦,٥ ٪ من الناتج القومى ، كما بلغ أجمالى فوائدها وأقساطها ٢,٨٣٠ مليون دولار بما يساوى ٧,٦ ٪ من إجمالى الناتج القومى [٨] .

بل أن الأمر قد تفاقم إلى أن درجة أن أقساط الديون أصبحت تلتهم جزءاً كبيراً من الدخل القومى ، وهو ما جعل مصر تقترض لمجرد سداد أقساط الديون ، حيث تعقد قروضاً جديدة من أجل سداد ديونها القديمة ، أى أن الاستدانة أصبحت من أجل تنمية الديون لا من أجل التنمية الاقتصادية [٩] .

ولمواجهة مشكلة الديون وتدبير أقساطها لجأت الحكومة إلى زيادة أسعار كثير من السلع والخدمات ، بالإضافة إلى زيادة الضرائب والرسوم بحيث جعلتها عملية جباية شديدة القسوة . كما لجأت فى نفس الوقت إلى تقليل إنفاقها على الخدمات العامة بما فى ذلك التعليم .

ومما تجدر ملاحظته أن تلك الديون - رغم حجمها الهائل - لم ترتبط بزيادة معدلات النمو الاقتصادى زيادة مضطردة . حيث لم يتمتع ذلك النمو بخاصية القدرة الذاتية على الاستثمار لفترة طويلة فقد اعتمد فى معظم الأوقات على الخارج كالتمويل عن طريق الديون ، وتحويلات العاملين فى الخارج ، وعوائد النفط ، ورسوم المرور فى قناة السويس وحصيلة السياحة . وكلها مصادر تتأثر بعوامل

خارجيــة لا تدخـل فــى نطـاق سيطرة صنـاع القــرار وراسمى السياسـات (كما تأثرت السياحة على وجه الخصوص بالإرهاب فى الداخل) .

ومن الملاحظ أن أداء النمو الاقتصادى فى مصر يعبر عن مزيج من النجـاح والإحباط فتذبذباته تعكس تفاعلات عوامل مختلفة داخلية وخارجيــة . ويمكـن تقسيم الثلاثيـن سـنة الأخـيرة إلـى فـترتين تتمـيزان بنمــو مرتفــع : النصــف الأول مــن الستينيات والنصف الثانى من السبعينيات ، وفـترتين ذواتى نمو منخفض : ١٩٦٦ - ١٩٧٣م ، ومعظم الثمانينيات . فقد زاد الناتج المحلى الإجمــالى بـأكثر مـن ٦٪ فـى المتوسط سنوياً خلال النصف الأول من الستينيات ، ثم أعقب ذلك تباطؤ النمو خلال الفترة ٦٦ ـ ١٩٧٣م ، ليصل معدل النمو إلى ٣٪ سـنوياً . أمـا فـترة الانفتـاح التـى تميزت بأنها كانت فترة رواج ، فقد تراوح معدل النمو السنوى للناتج السنوى للناتج المحلـى الإجمـالى خلالهـا مـا بيـن ٨٪ و٩٪ . ولسـوء الحـظ تراكمــت الصعوبــات والاختـلالات الاقتصاديـة بمـا أدى إلـى إبطـاء نمـو النـاتج المحلـى الإجمـالى خــلال السنوات الأولى من الثمانينيـات . ثـم دخـل الاقتصـاد المصـرى مرحلـة ركـود منـذ منتصف عقد الثمانينيات ويحدد تقرير التنمية البشرية النمو المحلـى فـى الفـترة مـن ١٩٨٧ إلى ١٩٩٢ بنسبة ٤٪ (١٠) . [انظر جدول رقم (١)] .

غــير أن بعض الباحثين يرون أن نسبة النمو فى الفترة من ٨٥ إلى ١٩٨٩م لم تتجــاوز ٢,٩٢٪ سنوياً ، وأخذ هذا النمــو فى التدنى عاماً بعد عام فبلغت نسبته سـنة ١٩٩٠م حــوالى ٢,٤٥٪ وفـى سـنة ١٩٩١م بلغــت ٢,٢٧٪ ، وفــى سـنة ١٩٩٢م تدنت نسبة النمــو أكـثر وأكـثر إلى ١,٨٪ . وفى سنة ١٩٩٣م تدنت نسبة النمــو فإذا هى تصل بالناقص وليس بالزائــد إلـى (- ١٪) ، أى أن مصـر أكلـت هذه السنة من لحمها الحـى واستهلكت مـن رأســمالها ولـم تضـف إليـه شـيئاً علـى الإطــلاق .

أما بالنسبة لسنة ١٩٩٤م فالبنك الدولى يعتقد أن نسبة النمو كانت فـى حـدود ما بين ١ ٪ إلى ١,٥ ٪ ، فى حين تقول الجهات الرسمية المعنيـة أنهـا قـد وصلـت إلى ٣٪ (١١) .

جدول رقم (١)

معدلات النمو فى الناتج المحلى الإجمالى والعمالة فى القطاعات الإنتاجية

الفترة	١٩٦٠ - ١٩٦٥		١٩٧٣ - ١٩٨٢		١٩٨٢ - ١٩٨٧		١٩٨٧ - ١٩٩٢	
القطاع	الناتج	العمالة	الناتج	العمالة	الناتج	العمالة	الناتج	العمالة
الزراعة	٣,٧	٢,٣	٢,٢	٠,٥	٢,١	١,٣	٢,٧	١,١٦
الصناعة	٦,٦	٥,١	٧,٦	٣,٥	٦,٢	٣,٧	٥,٧	١,٤٥
البترول	–	–	٤٣,٦	–	٣,٧	–	٠,٦	–
الإجمالى	٦,١	٣,٦	٨,٤	٣,١	٦,٣	٢,٣	٤,٠	٣,٩٩

المرجع : تقرير التنمية البشرية ، معهد التخطيط القومى ، جدول ١/٢

ويلاحظ من الجدول السابق ضعف قدرة الاقتصاد على تشغيل الأعداد المتزايدة من قوة العمل ، وأن إمكاناته فى التوظيف تكاد تمثل حداً متدنياً ، وبخاصة منذ منتصف الثمانينيات حيث بدأت الدولة تتخلى تدريجياً عن سياسة توظيف الخريجين ، أو فيما عرف بسياسة فض الاشتباك بين الشهادة والتوظيف فى القطاع الحكومى والعام ، وجاء اعتمادها على القطاع الخاص الذى ظلت مشروعاته محدودة الناتج فى معالجة قضية التوظيف ويعزى جانب من هذا الضعف إلى أن استثمارات التنمية فى القطاعين العام والخاص اتجهت فى مجملها إلى المشروعات كثيفة رأس المال مع محدودية تلك التى تقوم على كثافة قوة العمل ، متخذة شعار أن الحل وحده يأتى عن طريق استخدام التكنولوجيا المتقدمة المستوردة [١٢] .

ومن هنا فقد أخذت مشكلة البطالة تتفاقم وخاصة بين المتعلمين ـ وسوف نفرد لها جزءاً خاصاً ـ غير أن ما يهمنا هنا الإشارة إلى أنه مع هذه الظروف : بطالة الخريجين وعدم استفادة الدولة بشكل مباشر من نفقات تعليمهم ، وارتفاع تكاليف التعليم بوجه عام ، وتوصيات صندوق النقد والبنك الدوليين بضرورة رفع الدعم عن الخدمات أصبحت الدولة تشعر بأن تكاليف التعليم تشكل بالنسبة لها عبئاً كبيراً وهكذا راحت تعمل على أن يتحمل القطاع الخاص أكبر قدر ممكن من هذا

العبء ، وترحب بإنشاء المدارس الخاصة والمعاهد العليا الخاصة أيضا وتمنحها أقصى ما يمكن من تسهيلات ، وتترك لها قدراً كبيراً من الحرية في المناهج وسياسة التوظيف وممارسة الأنشطة وغيرها [١٣] .

هذا على الرغم من أن التعليم لا يعد مسئولا بأى حال عن بطالة الخريجين ، على الرغم من ارتفاع كثير من الأصوات والتى تحمل مجانية التعليم فوق ما ينبغى أن تحتمل من تدهور - حيث تسترد الدولة بشكل مباشر وغير مباشر نفقات التعليم بشرط ضرورة ملائمة وتوافق عدد الخريجين فى كل تخصص من التخصصات مع عدد الوظائف المتاحة من ذلك التخصص [١٤] ، الأمر الذى يلقى على الدولة تبعة فتح مجالات العمل والإنتاج الجديدة أمام الخريجين .

وقد شهد النصف الثانى من عقد السبعينيات تطبيق سياسة الانفتاح الاقتصادى بما ترتب عليها من ربط وثيق للاقتصاد المصرى بالنظام الرأسمالى العالمى ، وترسانة التشريعات المتعلقة بالاستثمار العربى والأجنبى . وعلى الرغم من ذلك التشجيع المصرى للقطاع الخاص ، محلى وأجنبى ، لفترة تزيد على العشرين عام . فما زال دوره فى الاقتصاد الوطنى وفى تنمية المجتمع هامشياً . على حين تبلغ تقديرات المؤسسات الدولية رأس المال الهارب فى الخارج قرابة المائة مليار دولار [١٥] . وهو ما يسمى رصيد رأس المال الهارب Stock of Flight Capital حيث يمثل حرمان الوطن الأم من مجالات استثمار فى الداخل وما تتيحه من زيادة معدلات النمو الاقتصادى وتوسيع فرص العمالة [١٦] .

وقد صاحب سياسة الانفتاح الاقتصادى ظهور العديد من الأنشطة الاقتصادية الطفيلية مثل عمليات التصدير والاستيراد ، وتجارة النقد الأجنبى وتجارة السوق السوداء ، والمضاربة على أراضى البناء والعقارات ، وتهريب السلع المستوردة من المناطق الحرة وأعمال الوكالة والسمسرة وغيرها [١٧] .

وقد ترتب على تلك الأنشطة ظهور فئة هائلة من أصحاب الملايين (يقدرها البعض بربع مليون فرد) أصبحت بما تملك من مال قوه من قوى الضغط التى تحاول توجيه السياسة التعليمية وجهة تتفق مع مصالحها الخاصة ، يضاف إليهم

إعداد هائلة من العائدين من العمل ببلاد ...

من أنماط معيشية استهلاكية اكتسبتها من البلاد التى عملت فيها ، فقد عملت على تدعيم الأنماط الاستهلاكية فى مجال التعليم من حيث التنافس على دفع مبالغ مالية كبيرة فى الدروس الخصوصية أو تشجيع المدارس الخاصة والتى تتقاضى مصروفات باهظة .

وقد فطن المستثمرون بحسهم التجارى إلى أهمية ذلك الميدان ، فتسابقوا فى إنشاء المدارس الخاصة ، ومدارس اللغات ، والمدارس الإسلامية ، وتحولت التربية والتعليم إلى سوق كبير تباع فيه المناهج والشعارات والأنشطة والشهادات عبر مزايدات ومناقصات تتم على صفحات الصحف . وفى مختلف وسائل الإعلام والإعلان .

ثانيا : التكيف الهيكلى فى التعليم

ازدهر التعليم الخاص منذ منتصف السبعينيات مع بداية الانفتاح الاقتصادى وظهور فئات من الأثرياء الجدد الذين سبقت الإشارة إليهم ، وتدهور كفاءة التعليم الحكومى ، فراحت الكثير من الأسر تسعى نحو إيجاد مكان لأبنائها فى التعليم الخاص ذى الكفاءة التعليمية المرتفعة نوعا ، والتى تضمن استمرار التلميذ فى التعليم حتى الجامعة .

والجديد فى الأمر أن الدولة لم تود أن تفوتها فرصة المكسب والربح الذى تحققه تلك المدارس ، فقامت هى نفسها بإنشاء مدارس خاصة للغات ، إلى جانب المدارس الأجنبية بمعنى أن الدولة دخلت كشريك كامل فى دعم هذه المدارس [١٨] .

ومن العجيب كذلك أن الأزهر بنظامه التعليمى التقليدى والدينى وقد تسيده الآن الاتجاه الذى يرفض قانون تطوير الأزهر رقم ١٠٣ لسنة ١٩٦١م الذى يعمل على تضييق هوة الخلاف بين التعليم الحكومى والتعليم الأزهرى . لم يترك فرصة ذلك السوق التعليمى المنصوب ، فآثر بدوره دخول المزاد لينشأ عدد من معاهد اللغات الأزهرية .

والجدول رقم (٢) يوضح تطور أعداد ونسبة طلاب التعليم الخاص إلى التعليم الحكومى قبل الجامعى .

جدول رقم (٢)

بيان مقارنة بنسبة طلاب التعليم الخاص إلى التعليم الحكومى

مرحلة	العام الدراسى	حكومى	خاص	٪
ابتدائى	٩٢ - ٩٣	٦١١٧٤١٢	٤٢٤٣١٣	٦,٩٣
	٩٣ - ٩٤	٦٥٦٦٣٩٢	٤٨٣١٥٧	٧,٣٦
	٩٤ - ٩٥	٦٨٠٣٠٥٧	٥٠٩٩٨١	٧,٥٠
إعدادى	٩٢ - ٩٣	٣٤٠٩٢١٨	٩٩٢٩٦	٢,٩١
	٩٣ - ٩٤	٣١٢٧٤٢٠	١٠٥٢٥٣	٣,٣٧
	٩٤ - ٩٥	٣١٨٩٥١٢	١١٧٠٩٧	٣,٦٧
ثانوى	٩٢ - ٩٣	٤٩٨٧٥٧	٥٦٥٣٣	١١,٣٣
	٩٣ - ٩٤	٦٨٤٩٠٦	٧٥٢٣٤	١٠,٩٨
	٩٤ - ٩٥	٧٦١٩٠٥	٨٠١٠٧	١٠,٥١

المصدر : وزارة التربية والتعليم - الإدارة العامة للمعلومات والحاسب الآلى

ويتضح من الجدول السابق تزايد نسبة طلاب التعليم الخاص بصفة منتظمة ومستمرة كما ينبغى أن نشير هنا إلى أن العبرة ليست بأرقام النسبة المجردة ، وإنما الأمر رهن فى الوقت نفسه بما يكمن وراء طلاب التعليم الخاص من فاعلية ونفوذ اقتصادى واجتماعى وسياسى .

ويوضح الجدول التالى استمرار زيادة معدلات الالتحاق بالتعليم الخاص فى مختلف مراحل التعليم فى الفترة من ١٩٩١م إلى ١٩٩٧م .

العام الدراسى	عدد التلاميذ	الزيادة	نسبة الزيادة
٩١	٧٦٨٣٠٨		
٩٧	٩٥١٨٧٨	١٨٣٥٧٠	٪ ٢٤

المصدر : وزارة التربية والتعليم - التعليم مشروع مبارك القومى ١٩٩١/١٩٩٧ ص ٣٢

أما فيما يتعلق بأطفال ما قبل المدرسة الابتدائية ، فعلى الرغم من تأثير هذه المرحلة على قيم الطفل واتجاهاته ، واهتمام الدولة بالأطفال فى هذه المرحلة فما زالت الكتلة الرئيسية من أطفال مؤسسات التربية والتعليم خارج الأشراف والاهتمام الرسمى حيث بلغ عدد أطفال المدارس الرسمية ٥٦,٩٩١ بنسبة ٢٣,١٦٪ ، أما المدارس الخاصة فبلغ عدد أطفالها ١٨٩,١٠٩ بنسبة ٧٦,٨٤٪ وذلك فى العام ١٩٩٤/٩٣م .

التعليم الرسمى (الحكومى)

أما إذا انتقلنا إلى التعليم الرسمى فسوف نلاحظ أنه على الرغم من الزيادة التى طرأت حديثا على نصيب موازنات التعليم من الموازنة العامة للدولة ، حيث بلغ إجمالى موازنات التعليم سنة ١٩٩٤/٩٣م ، ٦٤٦٩ مليون جنيه بنسبة تزيد على ١٠٪ من الموازنة العامة ٧٪ منها للتعليم العام و٣٪ للتعليم الجامعى والعالى . وعلى الرغم من ذلك فأن الأجور والمكافآت تلتهم ما يزيد على ٩٠٪ من تلك الميزانية [١٩] . مما يجعل تلك الزيادة محدودة الفاعلية فى التطور الحقيقى للتعليم وتخليصه من كثير من مشاكله .

ومن هنا فقد تراكمت مشاكل التعليم حيث ارتفعت كثافة الفصول الدراسية ، وتعددت الفترات الدراسية (اليوم المدرسى المنقوص) فى مختلف مراحل التعليم ونوعياته ، وقد بلغت نسبة الطلاب فى المدارس متعددة الفترات ٧٢,٩٪ من مجموع طلاب التعليم قبل الجامعى ، وقد انخفضت تلك النسبة كثير بفضل البناء المستمر للعديد من المدارس ، رغم أن المشكلة لازالت قائمة [٢٠] .

وإزاء ضآلة مرتبات المدرسين التى تبلغ ٥٠٪ تقريباً من متوسط الدخل الفردى على المستوى القومى، وتدهور مستوى العملية التعليمية داخل المدرسة، وتناقص فرص الدخول للجامعة أمام أصحاب المجاميع المنخفضة فقد شاعت ظاهرة الدروس الخصوصية ومجموعات التقوية.

ويوضح الجدول التالى مدى تعاطى الدروس الخصوصية ومجموعات التقوية بالمدارس الابتدائية فى عينة ممثلة من محافظات الجمهورية .

جدول رقم

مدى تعاطى الدروس الخصوصية ومجموعات التقوية بالمدارس (٪) ، حسب نوع التلميذ والمنطقة

المنطقة		الدروس الخصوصية		مجموعات التقوية فى المدارس		كلاهما		لا تدريس إضافى	
		بنات	صبية	بنات	صبية	بنات	صبية	بنات	صبية
القاهرة		٣٤	٣٤	٤٦	٤٣	١٥	١٧	٣٤	٤١
كفر الشيخ	حضر	٧٧	٨١	٤	٢	٣	١	٢٢	١٨
	ريف	٦١	٦٣	١	٢	١	١	٣٨	٣٧
المنيا	حضر	٣٩	٤٠	٢٧	٣٤	١٠	١٦	٤-٤	٤٢
	ريف	٢٥	٢٤	١٧	١٥	٥	٥	٦٣	٦٥
جميع المناطق	حضر	٤٥	٤٦	٣١	٣١	١١	١٣	٣٤	٣٦
	ريف	٤٨	٤٧	٧	٧	٢	٣	٤٧	٤٨
	جملة	٤٧	٤٧	١٨	١٧	٦	٧	٤١	٤٣

المصدر : دراسة الالتحاق بالتعليم الابتدائى واكتساب المهارات الأساسية فى القراءة والكتابة والرياضيات [٢١] .

وعلى الرغم من الانتشار الواضح لظاهرة الدروس الخصوصية كما يتضح من الجدول فيجب أن نشير إلى أن المدرسة الابتدائية لم تعد مجالا للتنافس الشديد بين التلاميذ وخاصة بعد اعتبارها الحلقة الأولى من التعليم الأساسى وزيادة سنوات الإلزام . وإنما تصبح الدروس الخصوصية أكثر تأثيراً وانتشاراً فى السنوات الحرجة التى تمثل نهايات مراحل التعليم ، حيث تبلغ نسبة الطلاب الذين يأخذون دروسا خصوصية ٨٠٪ من مجموع الطلاب ، ووفقاً لبعض التقديرات يضطر كثير من الآباء إلى تخصيص نسبة تتراوح حول ٢٥٪ من دخولهم للدروس الخصوصية [٢٢] .

وفى نفس الوقت تتراكم الآن دلائل على أن ارتفاع تكلفة التعليم ، يعد تنفيذا لمبدأ استعادة التكلفة Cost Recovery الذى تطبقه مصر فى سياق سياسات التكيف الهيكلى وهو الأمر الذى يشكل عبئا متزايداً على ميزانية الأسر الفقيرة التى تعانى الأمرين من ارتفاع تكلفة المعيشة بوجه عام ، والنتيجة هى إعاقة الالتحاق بالتعليم ، خاصة بالنسبة للبنات ، فبالإضافة لتكلفة الملابس والأدوات ، تتضمن تكاليف التعليم مكونا مهما من الرسوم ، تحت مسميات مختلفة [٢٣] .

وعلى الرغم من أن معدل القيد الإجمالى يؤكد ارتفاع نسبة الأطفال المقيدين فى المدارس الابتدائية إلى ما يزيد عن ٩٠٪ ، من نسبة الأطفال الملزمين الذين بلغ عمرهم ست سنوات ، إلا أن معدل القيد الصافى قد يقل عن المعدل الإجمالى . حيث يمكننا تقدير ذلك المعدل الصافى بحوالى ٨٧٪ للذكور والإناث ، وبحوالى ٧٩٪ للإناث ، وذلك نظرا لأن معدل القيد الإجمالى يتضمن إلى جانب الأطفال الذين بلغوا ست سنوات من عمرهم ، بعض الأطفال المتخلفين عن الالتحاق بالتعليم حيث يمكن أن يضم الصف الأول الابتدائى الأطفال من أقل من ست سنوات إلى عشر سنوات [٢٤] .

ومما سبق يتضح أن هناك ١٥٪ من أعداد الأطفال الذين بلغوا سن الإلزام لا يجدون لهم مكانا فى المدرسة ، أو لم يتقدموا للالتحاق بها أصلاً ، ومعنى ذلك أنه إذا كانت الفئة العمريه (٦ - ١٠ سنوات) تقدر بحوالى ٧,٥ مليون طفل ، فمعنى ذلك أن هناك ما يقرب من (٧٠٠) ألف طفل فى مرحلة التعليم الإلزامى خارج المدرسة ، يضاف إليهم أعداد كبيرة من المتسربين من التعليم تقدرهم بعض المصادر بحوالى ٢٠٪ من الصبية و ٢٥ ٪ من البنات الذين يلتحقون بالتعليم الابتدائى [٢٥] .

وينتمى هؤلاء الأطفال المحرومون من التعليم إلى الأسر الفقيرة وشديدة الفقر سواء فى الريف أو فى المدينة ويتضح من الجدول التالى العلاقة بين الفرصة التعليمية والأصل الاجتماعى والطبقى فى الريف المصرى .

جدول رقم (٤)

الأسر الريفية ونسبة أبنائها فى مراحل التعليم (٪) [٢٦] .

الأســـر	ابتدائى	إعدادى	ثانوى عام	ثانوى فنى	جامعى وعالى
أسر بلا ملكية زراعية	٢٨,٥	١٦	١,٦	٦	٠,٦
أسر تملك أقل من ٥ أفدنه	٣٣,٣	٢٠	٢,٦	٥,٥	٠,٩
أسر تملك أكثر من ٥ أفدنه	٩٤,٤	٨٠,٤	٦٣,٨	٢٠,٤	٢٨,٧

أمـا إذا اتخذنـا مـن توزيـع الدخـل كمؤشـر عـام للأوضـاع الاقتصاديـة والاجتماعية فنلاحظ أن متوسط نصيب الفرد من الدخل القومى بلغ ٦١٠ فى السنة فى بداية التسعينات ويشير تقرير التنمية البشرية (مصر ١٩٩٤) إلى أن نسبة الفقراء إلى جملة السكان تبلغ ٣٣,٩٪ وأن من يوصفون بالفقر المدقع تبلغ نسبتهم ٧,٦٪ وهذا يعنى تركيز الدخول فى الفئتين الوسطى والعليا أى أن ٨٠٪ من الدخل من نصيب ٦٠٪ من السكان ، وأن نسبة من يعانون من الفقر بمختلف صوره تصل إلى ٤١,٥٪ من السكان أى حوالى ٢٢ مليون فـرد [٢٥] . وهؤلاء بلا شك هم الذين يدفعون ثمنا فادحاً للتكيف الهيكلى فى التعليم .

ولابد هنا من الإشارة إلى بعض الآثار الإيجابية لسياسية التكيف الهيكلى فيما يتعلق باستحداث صيغ جديدة لعلاج بعض جوانب قصـور النظـام التعليمـى وخاصـة شكل المتسربين من التعليم أو الذين لم يتمكنوا من الالتحاق بالتعليم منذ بدايته .

وقد شهدت الفترة القصيرة الماضية صيغة مدرسة الفصل الواحد ومدارس المجتمع التى بدأ العمل فى كليهما منذ سنة ١٩٩٣م . بالاستعانة بتمويل وخبرة بعض المؤسسات الدولية كاليونسيف .

ويوضح الجدول التالى تطور أعداد مدارس الفصل الواحد وعدد التلميذات فيها

العام الدراسى	عدد المدارس	عدد الدراسات
١٩٩٤/٩٣	٨١٤	٢٩٢٦
١٩٩٥/٩٤	٩١٧	٧٨٣٣
١٩٩٦/٩٥	١٤٥٤	١٥٧٩٢
١٩٩٧/٩٦	١٥٩٤	٢٤١٤٤

المصدر : وزارة التربية والتعليم - التعليم مشروع مبارك القومى ١٩٩١/١٩٩٧ ص ٧٦

التعليم الأزهرى (الدينى)

أما إذا انتقلنا إلـى التعليم الأزهرى ، وهو يمثل شكل من أشكال التكيف الهيكلى المزدوج ، حيث ارتبط إلى حد كبير بالتراث والعاطفة الدينية عند كثير من

السكان من ناحية ، ومن ناحية ثانية تعد قلة مصروفاته ونفقاته وسهولته الفنية ، ووجود جامعة كبيرة وممتدة مقصورة على خريجيه ، حافزاً على التحاق المزيد من الطلاب به عاما بعد عام .

وقد عمل القانون ١٠٣ لسنة ١٩٦١ الذى صدر فى فورة المد القومى فى مصر على تضييق الهوة بين نظامى التعليم المدنى الحكومى والأزهرى بفرض المقررات الحديثة فى الأزهر والسماح بانتقال الطلاب بين مدارس الأزهر والمدارس الحكومية ولكن هناك من القوى داخل الأزهر ما حاولت الالتفاف حول القانون السابق ورفضت قبول الطلاب من خريجى الثانوية العامة فى جامعة الأزهر أولا ، ثم أعقبت ذلك برفض تحويل الطلاب من النظام الحكومى إلى الأزهرى . وأصبح النظام التعليمى الأزهرى نظاما قائما بذاته وموازياً للتعليم الحكومى من الابتدائى للجامعة .

ويوضح الجدول التالى رقم (٥)

تطور إعداد طلاب التعليم الأزهرى قبل الجامعى

مرحلة	العام الدراسى	معاهد	فصول	بنون	بنات	جملة
ابتدائى	٩١-٩٢	١٠٩٩	١٥٦٦٥	٣٧٢٠٨٥	٢٣٢٨٣٧	٦٠٤٩٢٢
	٩٢-٩٣	١٧٧٠	١٧٢٩٥	٤٠٩٩٩٥	٢٥١٣٧٦	٦٦١٣٧١
	٩٣-٩٤	١٩٣٨	١٨٠٧٣	٤٢٥٣٦٣	٢٥٧٣٩٦	٦٨٢٧٥٩
إعدادى	٩١-٩٢	٨٦٦	٤٨٥٩	١١٠٧٠٧	٤٩٤٤٢	١٦٠١٤٩
	٩٢-٩٣	٩٣٨	٤٦٤٧	٩٨٥٨٠	٤٧٣٤٠	١٤٥٩٢٠
	٩٣-٩٤	١٠٢٨	٤٨٩٤	٩٩٣٤٢	٤٩٩٩٣	١٤٩٣٣٥
ثانوى	٩١-٩٢	٥٢٤	٤٢٠٩	٩٠٩٢٣	٣٧٥٠٦	١٢٨٤٢٩
	٩٢-٩٣	٥٥١	٤٩٧٠	١٠٥٧٧٤	٤٦٤٥٥	١٥٢٢٢٩
	٩٣-٩٤	٦١١	٥٣١٤	١١٢٨٤٢	٥٠٥٨١	١٦٣٤٢٣
إجمالى	**٩٣-٩٤**	**٣٥٧٧**	**٢٨٢٨١**	**٦٣٧٥٤٧**	**٣٥٧٩٧٠**	**٩٩٥٥١٧**

المصدر : الأزهر : الإدارة العامة للإحصاء . الإحصاء السنوى ١٩٩٤/٩٣.

ولقد تضافرت العديد من العوامل - أشرنا إلى أهمها فيما سبق - لكى تنخفض بكفاءة وفاعلية التعليم بأنواعه الثلاثة ، الخاص والحكومى والأزهرى ، ويشير الجدول التالى رقم (٦) إلى درجات من أكملوا التعليم الابتدائى فى اختبارين للقراءة والكتابة والرياضيات .. ومن أسف أن تكون درجات الرياضيات على هذا القدر من الانخفاض رغم دعاوى التطوير والتحديث ومواجهة تحديات المستقبل .

جدول رقم (٦)

متوسط الدرجات النسبية للاختبار لمن اكملوا التعليم الابتدائى

حسب نوع التعليم ومحل الإقامة (ريف / حضر)[٢٨] .

أ) القــراءة والكتابــة

محل الإقامة	نــوع التعلــيم			جمـــلة
	أزهــرى	حكومــى	خــاص	
حضر	٥٨	٦٠	٦٧	٦١
ريــف	٤٨	٥٢	٧٥	٥١
جمـلة	٥٢	٥٥	٦٧	٥٦

ب) الرياضــيات

محل الإقامة	نــوع التعلــيم			جمـــلة
	أزهــرى	حكومــى	خــاص	
حضر	٣٦	٤٠	٤٦	٤٠
ريــف	٣٠	٣٢	٦١	٣٢
جمـلة	٣٢	٣٥	٤٦	٣٦

ومن أســف أيضاً أن جميع الشواهد تؤكد استمرار معدلات الانخفــاض عاما بعد عـام .

تعد نسب المقيدين بالتعليم العالى إلى عدد السكان فى الفئة العمريه المقابلة أحد المؤشرات الهامة التى توضح الفارق بين الدول المتقدمة والدول المتخلفة ، حيث تزداد النسبة كلما ازدادت البلد فى تقدمها ، ولا نقصد بذلك تقدمها الصناعى فحسب ولكننا نضيف إليه التقدم الاجتماعى والثقافى أيضاً ، حيث تصل النسبة إلى قمتها فى كندا فتبلغ ٦٢,٢٪ والولايات المتحدة ٥٩,٦٪ ، ثم تنخفض النسبة فتصل فى فنلندا إلى ٤٠,١٪ ونيوزيلندا إلى ٣٦,٤٪ وسويسرا ٣٤,٨٪ ، وفى إطار بلدان الشرق الأوسط فتبلغ تلك النسبة فى مصر ١٩,٨٪ ، وهى نسبة تتفوق بها مصر على كل من العراق ١٣,٨٪ و الجزائر ٩,١٪ وإيران ٦,٦٪ . غير أنها للأسف تنخفض انخفاضاً كبيراً عن إسرائيل التى تصل النسبة فيها ٣٤,١٪ (٢٩) .

أما فيما يتعلق بمعدل الإنفاق الجارى على الطالب فى التعليم العالى وهو مؤشر هام على درجة اهتمام الدولة بالتعليم بالإضافة إلى كفاءة ذلك التعليم وفعاليته ، ويبلغ معدل الإنفاق على طالب التعليم العالى قمته فى سويسرا واليابان حيث يصل إلى أكثر من ١٢ ألف دولار فى السنة ، والولايات المتحدة ١٠ آلاف دولار ، وفنلندا ٨ آلاف دولار ، وإنجلترا والسويد والنرويج ٧ آلاف دولار ، وفى إطار بلدان الشرق الأوسط يبلغ معدل الإنفاق فى إسرائيل ٣,٧٠٥ دولار ، وفى تونس ٢,١٨٢ دولار ، وموريتانيا ١,٩٩٩ دولار ، والملاحظ هنا انخفاض ذلك المعدل فى مصر انخفاضاً شديداً فيبلغ ٤٨٥ دولار (٣٠) . أى أقل من ١/٦ الإنفاق فى إسرائيل و ١/٤ الإنفاق فى تونس وموريتانيا .

ولقد انعكس ذلك الانخفاض فى معدل الإنفاق على الطالب فى التعليم الجامعى على تدهور كفاءته ، وهو الأمر الذى جعل التعليم العالى يعانى كثيراً من المشكلات التى كانت مقصورة على التعليم العام ، كالدروس الخصوصية التى أصبحت فى بعض الكليات العملية مثل الطب بمثابة سوق موازية للتعليم فى الكلية نفسها (٣١) .

وقد نشطت الدعوة إلى إنشاء الجامعات الخاصة والانقضاض على تكافؤ الفرص فى التعليم العالى منذ بداية السبعينيات ، وقد توج ذلك بإصدار قانون الجامعات الخاصة رقم ١٠١ لسنة ١٩٩٢ والذى ينظم علمية إنشاء الجامعات الخاصة (٣٢) .

وعلى الرغم من صدور قانون الجامعات الخاصة وقيام أربع جامعات خاصة ، فقد راحت تلك الجامعات تتجاوز القانون وتعلن عن فتح كليات للطب لم تكن ضمن القرار الجمهورى بإنشائها ، ولقد ابتئس الناس وهم يتابعون عمليات الكر والفر بين نقابة الأطباء وأصحاب الجامعات فى أروقة النيابة والمحاكم ، والجدير بالذكر أنه فى الوقت الذى لا يستطيع فيه طالب الثانوية العامة دخول كلية الطب بمجموع يصل إلى ٩٦٪ فإن كلية الطب الخاصة تقبل الحاصلين على مجموع ٥٥٪ تقريباً بشرط دفع المصروفات التى تعادل ٣٠ ألف جنيه .

وقد كانت التخصصات النادرة والمستحدثة والتى تلبى مطالب التقدم التكنولوجى والصناعى الذى تعجز عن تلبيته الجامعات الحكومية ، أهم دعاوى إنشاء الجامعات الخاصة والتعليم العالى الخاص . ولكن المتأمل لأسماء الكليات والمعاهد الخاصة والأقسام العلمية بها يجد أنها مجرد تكرار للتخصصات القائمة فى المعاهد والكليات القائمة . ومن تلك المعاهد الخاصة : المعهد العالى للهندسة ، كلية الإعلام وفنون الاتصال ، كلية العلوم الإدارية ، المعهد العالى للخدمة الاجتماعية ، كلية علوم الحاسب الآلى ونظم المعلومات ، المعهد العالى للغات ، المعهد العالى للسياحة والفنادق (٣٣) . وهو الأمر الذى يؤكد أن الأمر لم يكن رغبة حقيقية فى التطوير والتحديث وإنما مجرد محاولة للقفز على عقبة مكتب التنسيق أمام الطلاب أصحاب المجاميع المنخفضة من جانب ، وسعياً نحو الربح السريع من جانب إدارة تلك المعاهد والجامعات .

وقد كان من المنطقى أن تؤدى تلك التغيرات فى التعليم العالى والجامعى إلى " لخبطة " الدور الوظيفى المجتمعى الذى ينبغى أن تقوم به الجامعة وهل لم يزل اهتمامها منصبا على عمليتى التعلم والبحث ؟ ، أم أن هناك انحرافاً قد

لوحظ مؤخراً بتحول جذرى يحدث بشكل متسارع أحيانا وبطئ أحيانا أخرى كى تكون الجامعة والتعليم العالى مؤسسة تحكمها قوانين السوق ، وتحركها آلياته ، وتمارس الاتجار ، وتسعى إلى التربح والكسب ، شأنها شأن أى مؤسسة تجارية أخرى ؟ ، ولعل المتأمل لهذا الافتراض يبدأ إعمال فكره نحو العناصر الأولية أو الأدوات الأساسية التى يعتمد عليها بصفة رئيسية فى إحداث هذا التحول فالنشاط التجارى يتطلب فى الأساس .. رأس مال وبضاعة ، وسوق طلبى ومنظم ، فضلا عن بعض العناصر الأخرى ذات الصلة بنشاط تجارى دون الآخر ، فإذا ما توفرت هذه العناصر ومعظمها أو أكثرها أهمية فإن التحول يحدث بالضرورة وذلك وارد فى أى نشاط إنسانى يستهدف الحصول على أقصى ربح ممكن (٣٤) .

وقبل أن تنتهى تلك الإشارات إلى واقع التعليم المدرسى فى ضوء سياسات التكيف الهيكلى نشير إلى بعض أوجه التحدى التعليمى ، كما يوضحه ذلك الجدول المقارن بين مصر وإسرائيل فى بعض مجالات التعليم والتنمية البشرية فى سنة ١٩٩٤م .

موضوع المقارنة / الدولة	الترتيب حسب دليل التنمية البشرية	معدل معرفة القراءة والكتابة بين البالغين٪	معدل القيد فى مراحل التعليم ابتدائى وإعدادى وثانوى وعالى٪	الترتيب فى دليل التعليم	قيمة دليل التنمية البشرية
مصر	١٠٩	٥٠,٥	٦٩	٠,٥٧	٠,٦١٤
إسرائيل	٢٣	٩٥	٧٥	٠,٨٨	٠,٩٠٧

المصدر : تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٧م برنامج الأمم المتحدة الإنمائى UNDP جدول (١) ص ١٤٦-١٤٧

آثار سلبية لسياسة التكيف الهيكلى فى التعليم

كان من البديهى إزاء هذا السعى الحثيث إلى التربح باستغلال التعليم إن تقع بعض الجرائم والأشكال المتعددة للخروج على القانون . فقد استطاعت الكثير من المعاهد العليا الخاصة أن تتحول إلى مؤسسات تهدف إلى الربح ، وقام أصحاب هذه

المعاهد بالحصول على تصاريح بإنشائها تمشيا مع القانون الخاص بذلك عن طريق تكوين جمعيات تكاد تكون عائلية ، وتسجل فى وزارة الشئون الاجتماعية . إلا أن وزارة التعليم هى الجهة المختصة بإصدار تصاريح لهذه الجمعيات بإنشاء المعاهد فى حدود القانون الخاص بها وهى التى تحدد المصروفات الخاصة ، بها ويصدر وزير التعليم قرارات تعيين العمداء والأساتذة ، وهو الذى يمنح الشهادة أو يعتمدها . وسعياً إلى تحقيق أكبر نسبة من الربح فإن تلك المعاهد لم تلتزم بتعيين العدد الكافى من هيئات التدريس ، واقتصرت على الانتداب فتدنى مستوى التدريس ، وراحت تتحايل على زيادة المصروفات بطرق غير قانونية ، حيث قام أحد المعاهد الخاصة فى مجال السياحة والفنادق بمدينة نصر ، برفع قيمة المصروفات من ١٣٥٠ جنيه كما اتفقت إدارته مع الوزارة إلى ٣٠٠٠ جنيه تحت دعاوى معروفة مثل الأنشطة والأتوبيسات والتدريب ، بل قامت إدارته بإغلاق أبواب المعهد أمام الطلاب الذين لم يدفعوا المصروفات التى حددتها إدارة المعهد (٣٥) . هذا بالإضافة إلى النقص الكبير فى الهيكل الإدارى ، بالإضافة إلى عدم وجود مكتبات أو معامل ، وقبول طلاب من ذوى الحد الأدنى فى معاهد تعتبر من معاهد القمة وذلك نظير دفع مبالغ مالية كبيرة (٣٦) .

وكثيرا ما تعلن تلك الجامعات والمعاهد عن أنها تمنح درجة البكالوريوس أو الليسانس التى يعتمدها وزير التعليم العالى ، بل إن اسم وزارة التعليم العالى يتصدر هذه الإعلانات إيماء بأنها تابعة لجهة حكومية ، وهو الأمر الذى دفع وزير التعليم العالى إلى الإعلان فى الأهرام ١٩٩٤/١١/٧م عن أن السماح لهذه الجامعات والمعاهد بممارسة نشاطها لا يعنى اعتراف المجلس الأعلى للجامعات بالدرجات العلمية التى تمنحها ، ولا يعنى معادلة هذه الدرجات بالدرجات المناظرة لها التى تمنحا الجامعات المصرية (٣٧) .

كما قرر وزير التعليم تشكيل لجنة لتحديد مصروفات المعاهد الخاصة ، تتولى التفتيش الدورى على تلك المعاهد للتأكد من تطابق برنامجها الدراسى مع ما سبق أن أعلنت ، وكذلك التأكد من مدى ملائمة المبانى والتجهيزات وعدد الأساتذة

ودرجاتهم العلمية .. ولم يسع الوزارة إلا أن تناشد الطلاب عدم التقدم خارج مكتب التنسيق ، لأن معظمها لم تحصل على تراخيص وغير معترف بشهاداتها ، وكان أحد هذه المعاهد فى مدينة السادس من أكتوبر يعمل بلا ترخيص لمدة عامين كاملين [٣٨] .

ومنذ سنوات أصدر وزير التعليم وقتها (فتحى سرور) قرارا بإرجاء العمل بشهادة (G.C.S.E) أو المنهج الثانوى العام بمدرسة المنار هاوس بمصر الجديدة حيث تبين أن هذه المدرسة كانت تقوم منذ " أثنى عشر عاما " بتدريس شهادة الـ G.C.E دون موافقة من أى جهة رسمية لمزاولة التدريس بها [٣٩] .

ولعل وسائل وأساليب النصب والغش والتدليس فى مجال التعليم ، ولعبة " العسكر واللصوص " تلك بين المعاهد الخاصة والناس ووزارة التعليم وخطورة الآثار الاجتماعية والقانونية التى تترتب عليها ، لهو أمر يتطلب أن تقوم إحدى المؤسسات المعنية بأبحاث ودراسات التربية والتعليم بدراسة تلك الظواهر ، ووضع نتائج دراستها أمام صانع القرار والرأى العام .

التكيف الهيكلى فى التعليم والبطالة

لقد ارتبطت سياسة التكيف الهيكلى فى التعليم بارتفاع معدلات البطالة وزيادة نسبتها بين المتعلمين ، فوفقا لبيانات منظمة العمل الدولية الصادر عن الاقتصاد المصرى - يناير ١٩٩٤م – فقد ارتفع معدل البطالة من نحو ٦٪ عام ١٩٨٩م إلى نحو ١٤٪ عام ١٩٩٢ ، ويقدر البعض معدل البطالة بنحو ٢٠٪ وإذا أضفنا إلى الرصيد القائم للمتعطلين عدد الذين يلتحقون بسوق العمل سنويا المقدر بنحو ٥٠٠ ألف طالب عمل ، أتضح مدى الموقف الحرج للمشكلة ومدى تفاقمها ، ويقدر أحد خبراء البنك الدولى عدد فرص العمل المطلوبة لتخفيض معدل البطالة إلى النصف بحلول عام ٢٠٠٠ واستيعاب الداخلين الجدد إلى سوق العمل بنحو ٤,٥ مليون فرصة عمل جديدة أى نحو ستة أمثال الوظائف التى تم توفيرها خلال سنوات الرواج للاقتصاد المصرى فى الفترة من ٧٥-١٩٨٢ ومع بدء برنامج الإصلاح الاقتصادى الذى ركز على ضبط جانب الطلب الكلى وما ترتب عليه من

انكماش ، أظهرت معدلات البطالة قدرا من الارتفاع . حيث ارتفع معدل البطالة الظاهرة من نحو ٨,٤ ٪ عام ١٩٩١/٩٠م إلى نحو ١٠٪ عام ١٩٩٣/١٩٩٢ (٤٠) . ويتوقع أن تزداد حدة البطالة مع الاستمرار فى تنفيذ برنامج التكيف الهيكلى نظرا لأن تقليص فائض العمالة فى القطاع العام (الحكومة وقطاع الأعمال العام) يعتبر جزء من عملية التكيف هذه بالإضافة إلى أن تغير دور الدولة ليبتعد عن كونها رب العمل الرئيسى فى المجتمع يعقد فرص إيجاد حلول لمشكلة البطالة ما لم يضطلع القطاع الخاص بدوره كشريك أساسى فى التنمية (٤١) .

ولا يهمنا هنا مناقشة طبيعة مشكلة البطالة وخطورتها وإنما يهمنا توضيح أثر تلك المشكلة على طبيعة العلاقة بين الفئات الاجتماعية الفقيرة والتعليم . فقد بلغ عدد المتعطلين فى نهاية عام ١٩٩٣ قرابة ١,٩ مليون متعطل من بينهم ١,٤ مليون متعطل من الخرجين بنسبة ٧٥٪ من مجموع المتعطلين . ومن بين هؤلاء الخرجين يبلغ نسبة المتعطلين من حملة المؤهلات المتوسطة ٨٢٪ . وتختلف أعداد المتعطلين ونسبتهم من محافظة لأخرى ، ففى أسيوط مثلا تبلغ نسبة المتعطلين من حملة الدبلومات الفنية التجارية ٨٩٪ من الحاصلين عليها . وقد وصل عدد المتعطلين بمركز " ديروط " إلى قرابة ١١,٠٨٦ خريج وهو يعد أكبر عدد من العاطلين فى أى مركز من مراكز المحافظة .وديروط كما هو معروف من أكثر بؤر العنف التهابا فى الصعيد (٤٢) .

والنتيجة النهائية لمثل هذه الاختلالات بين التعليم والعمل هى أن ما تم تكوينه من قدرات بشرية يتعرض للإهدار ، إما فى شكل بطالة مقنعة أو سافرة . وبافتراض أن ذلك يمكن أن يحدث مع تحقيق نمو اقتصادى ، فإنه يكون نمواً محدود الأهمية طالما أنه لا يوفر فرص العمل المناسبة للقدرات البشرية التى يتم تكوينها . وتؤدى عوامل متعددة إلى ذلك الاختلال الكمى والنوعى بين قوة العمل وفرص العمل التى خلقها أسلوب للإنتاج منحاز إلى الكثافة الرأسمالية ، خاصة فى المشروعات العامة ، وزاد الأمر سوءاً أن التوزيع المكانى لهذه المشروعات انحاز ضد المناطق الريفية حيث تعيش أغلبية السكان ، وقد صاحب ذلك دعم كبير لرأس

المال من خلال سياسات مشوهة أوجدت تمييزاً لصالح الريوع والأرباح ، ومن ثم أسفرت عن نمط لتوزيع الدخول يضر بالفقراء . هذه العوامل كلها أدت إلى تدعيم أساليب الإنتاج كثيفة رأس المال بمرور الزمن . وترتب على ذلك أن البطالة أصبحت لها صفة هيكلية وتغذيها تشوهات السياسة المتبعة (٤٣) .

ومن هنا يصبح العائد الاجتماعى والاقتصادى للتعليم ، أما محدود أو منعدم ، خاصة عند انخفاض المستوى الاجتماعى للأسرة وبذلك يعاقب نسق الحوافز المجتمعى كلا من التعليم والفقر . والنتيجة واضحة فى حالة الاشتغال الذى يعد المكافأة الجوهرية المتوخاة من التعليم . فمعدلات البطالة أعلى ما يكون بين خريجى التعليم المتوسط وتليها معدلات بطالة خريجى الجامعات وتصل أدناها بين عديمى التعليم وأصحاب الدرجات فوق الجامعية (والفئة الأخيرة قلة ضئيلة) . كذلك تصل معدلات البطالة أدناها بين أبناء الأغنياء وأعلى مستوياتها بين أبناء رقيقى الحال الذين يقدرون فقط على دفع أبنائهم إلى مرحلة التعليم المتوسط . وباختصار فإن أبناء الأغنياء يتمتعون بمعدلات بطالة أقل ومستويات كسب أعلى من أبناء الفقراء فى كل مستويات التعليم . ولا يرتب التعليم للفقراء ميزة فى هذا الصدد بل قد يجر عقاباً .

وإذا استمرت تلك الاتجاهات فإن مشكلة تعميم التعليم قد لا تكون نقص المدارس ، ولكن قلة إقبال الناس على التعليم ، خاصة من قبل الفئات الاجتماعية الأضعف ، مما يساعد على تفاقم اللامساواة فى المجتمع (٤٤) .

دور المنح والقروض

تشير الخطط التنموية فى مصر صراحة إلى الاعتماد على التمويل الأجنبى كأحد مصادر تمويل مشاريع التنمية الاقتصادية والاجتماعية . كما تشير الخطة الخمسية لإصلاح التعليم عام ١٩٨٢ حتى عام ١٩٨٧ ، إلى الاعتماد على المنح والقروض الأجنبية كأحد المصادر الرئيسية لتمويل المشروعات التعليمية ، وأيضاً توضح الخطة الخمسية الثامنة عام ١٩٩٢ حتى ١٩٩٧ إلى الاعتماد على مصادر التمويل الخارجى

حيث تغطى المدخرات المحلية ٨٥,٨٪ مـن جملـة الاستخدامات الاستثماريه فـى حين يغطى الجزء المتبقى ١٤,٢٪ منح ومعونات وتسهيلات من الخارج .

وحتـى ١٩٩٢ كـانت إجمـالى القـروض والمنـح الموجهـة إلـى قطـاع التعليم المصرى تبلـغ ٧٥٦,٩٩٢ مليـون دولار للقـروض ، و ١,٨٧٤,٨٩٤ مليـون دولار للمنح بإجمالى بلغ ٢,٦٣١,٨٨٦ مليـون دولار للقـروض والمنـح معـا (٤٥) . تلقتهـا مصر من دول وهيئات ومنظمات : كالولايات المتحدة ، وكندا ، وإيطاليا ، وفرنسـا وألمانيا ، واليابان ، وهيئة الفولبرايت ، ومؤسسة فورد ، ومنظمة اليونسيف .

ومن الطبيعى أن ترتبط تلك المنح والقروض بعدد من الشـروط والأغـراض السياسية التى تهدف فى التحليل الأخير إلى تدعيم اتجاه التكيف الهيكلى بمـا يتمشـى مع السياسات التى تتبناهـا تلـك الـدول والهيئـات ، وعلـى سـبيل المثـال يـرى البنـك الدولـى ضـرورة ترشـيد النمـوذج الحـالى لتخصـيص المـوارد وبـالذات فيمـا يتعلـق بالسياسـات الحاليـة الهادفـة للتوسـع فـى جميـع مجــالات التعليـم ، لأن مثـل هـذه السياسـات غير قابلـة للاستمرار ، كمـا يـرى أن التركـيز ينبغـى أن يوجـه للتعليـم الأساسى نظراً للعائد الاجتماعى العالى منــه ، بالإضافـة إلـى تعميـم مبـدأ دفـع نفقـة التعليم فى مرحلة التعليم العــالى والجـامعى ، وتحسـين نوعيـة الإنفـاق علـى التعليـم الأساسـى بنقـل مـوارد الموازنـة التـى كـانت مخصصـة للتعليـم العـالى إلـى التعليـم الأساسى (٤٦) .

أما المعونـة الأمريكية لمصر فنلاحظ أنه بعد حرب أكتوبـر ١٩٧٣ وبعـد أن اتخـذت القيـادة السياسـية فـى مصـر سياسـات تتوافـق مـع السياسـة الأمريكيـة علـى المستويين الخــارجى والداخلـى ، فقـد استأنفت الولايـات المتحـدة الأمريكيـة توجيـه المعونات إلى مصر ثم تدفقت المعونة الأمريكية على مصر منذ عام ١٩٧٩ ، وذلك بعد توصل مصر وإسرائيل إلى توقيع اتفاقية " كامب ديفيد " وعرفت المعونة باسـم " المعونة الأمنية " ومن أهدافها دعم اتفاقية السلام ، ومن ثم يمكن القول بأنهـا ذات أهداف سياسية . ومنذ عام ١٩٧٩ أصبحت مصر تحتل المكانة الثانية بعـد إسـرائيل مـن حيـث حجـم المعونـة فـى برنـامج المعونـات الأمريكيـة وتجـرى لهـذا البرنـامج

مناقشات مستفيضة بالكونجرس ، وهو الذى يوافق على حجم المعونة السنوى وشروطها ، كما أن حجم المعونة غير ثابت ، وعدم ثبات قيمة المعونة يعرض خطط التنمية فى مصر إلى مخاطر غير متوقعة (٤٧) .

ولا تطلق الجهات المانحة للمعونات والقروض يد مصر فى استخدام المعونات بما يتناسب ومصلحتها القومية واحتياجاتها الفعلية ، وإنما تكبل هذه المعونة بمجموعة من الشروط هى محل نقد وجدل من العديد من رجال الاقتصاد والتربية على حد سواء ، ويمكن الإشارة إلى أهم تلك الشروط فمنها : أن يكون تمويل تكاليف السلع والخدمات المطلوبة للمشروع من إجمالى مخصصات المعونة ، وكذلك أن تكون جميع السلع التى يتطلبها المشروع وكذلك الخدمات المتعلقة بالمشروع ومصدرها وأصلها أمريكا (أو البلد المانحة) ، ويتم شحن السلع والأدوات الخاصة بالمشروع على سفن تابعة للبلد المانحة ، كما يتم التعاقد مع أحد بيوت الخبرة التابعة للبلد المانح لتقديم الخدمات الاستشارية اللازمة لتنفيذ المشروع هذا بالإضافة إلى إجراءات خاصة مثل سرية المعلومات . وغير ذلك من الشروط (٤٨) .

وهكذا نجد أن جزء كبير من تلك المعونات ينفق داخل البلد المانح نفسه ، وهو ما جعل البعض يتساءل حول المعونة الأمريكية : هل هى لمصر أم لأمريكا ؟

ثالثا : التكيف الهيكلى والسوق التعليمى

لقد تحول التعليم تحت وطأة التكيف الهيكلى إلى سوق كبير تباع فيه المناهج والشهادات والأنشطة . كما سبق أن أشرنا .

ففى إطار مسايرة الاتجاهات السلفية راحت كثير من المدارس ترفع الشعارات الإسلامية ، وتتسمى بأسماء كبار صحابة رسول الله (صلى الله عليه وسلم) أو بأسماء الأحداث التاريخية الإسلامية الكبرى ، وراحت تعلن عن رفضها تعيين مدرسات غير محجبات . وفى المقابل فهناك مدراس راحت ترفع الشعارات القبطية وتتسمى بأسماء الشهداء والقديسين المسيحيين الأوائل . وإلى جانب المدارس التى ترفع الشعارات الإسلامية والقبطية ، فهناك المدارس التى

ترفع الشعارات الغربية وتتسمى باسماء غربية تماما ( ) . واختلاف الشعارات ولا شك يعكس اختلافا كبيرا فى مضامين العملية التعليمية والتكوين الثقافى للتلاميذ .

أما بالنسبة للمصروفات فقد تراوحت المصروفات المدرسية من جنيهين وعشرة قروش لتلميذ الصف الأول بالمدرسة الابتدائية الأزهرية ، إلى عدة آلاف من الجنيهات قد تصل إلى خمسة وعشرين ألف جنيه وبالعملة الصعبة كالإسترلينى والدولار ، فى بعض المدارس الأجنبية ، والمصروفات هنا تعنى مدرسة مجهزة وفصول نظيفة ، ووسائل إيضاح عصرية ، وملابس أنيقة تحمل شعار المدرسة واسمها وأتوبيس مكيف ، وهى تعنى فى آخر الأمر إحساس كبيربالتمايز الاجتماعى .

ولم تتوقف الفوضى عند ذلك الحد بل تجاوزتها إلى المناهج الدراسية نفسها وهى عماد العملية التعليمية كلها ، فمن المعروف أن وزارة التعليم تشرف على جميع المناهج فى مدارس مصر كلها . وعلى الرغم من ذلك فمدارس الأزهر تعتبر مدارس مستقلة استقلالا كاملاً عن وزارة التعليم ، وهى منذ السنوات الأولى فى المدرسة الابتدائية تتميز بزيادة جرعة المواد الدينية ، كحفظ القرآن والفقه والعقيدة إلى جانب المواد التى تدرس بالتعليم العام .

وتأتى اللغات الأجنبية فى مقدمة مناهج التعليم التى تتنافس فيها المدارس الخاصة فهناك مدراس تدرس اللغة الأجنبية كإحدى المواد الدراسية ، وهناك مدراس تدرس بعض المواد كالعلوم والرياضيات باللغة الأجنبية ، وهناك مدراس تدرس المنهج كله باللغة الأجنبية ، وهناك مدراس تدرس إلى جانب تدريس المنهج كله باللغة الأجنبية ، لغة أجنبية ثانية أو لغتين أجنبيتين أخريين ، وهذا التنافس المحموم فى مجال تدريس اللغات الأجنبية ينطلق من أن النخبة الاجتماعية ترى فى اللغات الأجنبية فرصة للتمايز الاجتماعى ، فهى تمكن من الحصول على مكانة اجتماعية ممتازة داخل المؤسسات التى ترتبط بالعلاقات والاستثمارات الأجنبية والتى تدار بلغة أجنبية (٥٠) .

وعلى الرغم من أن العديد من الدراسات قد أكدت على الأثر السلبى لتدريس اللغة الأجنبية على اللغة القومية عند التلاميذ وخاصة فى المراحل الأولى من التعليم قبل أن يمتلك التلاميذ لغتهم القومية ويتمكنوا من إتقانها ، إلا أن وزارة التعليم راحت تنافس المدارس الخاصة بإنشاء مدارس حكومية خاصة بمصروفات تحت اسم " المدارس التجريبية " كما سبقت الإشارة .

وينبغى الإشارة هنا إلى الثقافة التى يتسلح بها هؤلاء الأطفال الأميون الذين حرموا من فرصة دخول المدارس أو تسربوا منها ، والذين تخفى الأرقام حقيقة أعدادهم حيث يقوم تعريف الأمية على افتراض أن إتمام أربع صفوف من التعليم الابتدائى يكفى لمحو " الأمية الوظيفية " ولكن كل الدلائل تشير إلى أن إتمام هذه الصفوف الأربع لا يكفى لاكتساب أساسيات القراءة والكتابة والحساب أى مجرد الأمية الهجائية Literacy (٥١) .

بل أن هناك من الدلائل ما يشير إلى أن إتمام التعليم الابتدائى بعد تخفيض صفوفه إلى خمس وهو أمر غير مسبوق فى العالم (٥٢) . لا يكفى لسد منابع الأمية .

ويتعرض هؤلاء الأميون فى تكوين أفكارهم وثقافاتهم ومعارفهم إلى مؤثرات شتى تتصل ببيئاتهم ، والأعمال التى ينخرطوا فيها وهى بلا شك مختلفه ومبعثرة ، لا تخضع لنظام أو نسق محدد وهى فى النهاية ثقافة شفاهية وعشوائية .

أما بالنسبة للمعلمين الذين كان بإمكانهم تحقيق الاتساق المفقود بين أنواع التعليم ، فإن نوعياتهم تتباين بين مختلف أنواع التعليم تبايناً كبيراً ، فمدارس الأزهر لها معلموها الذين أعدوا داخل الجامعة الأزهرية وفى كلياتها المختلفة . أما مدارس التعليم العام ، فإنها فى المرحلة الإعدادية والثانوية تقبل خريجى معظم كليات الجامعة ، كالعلوم والآداب والزراعة حتى ولو لم يكونوا قد تلقوا أى إعداد تربوى أو نفسى . أما المرحلة الابتدائية فإنها تقبل خريجى الشهادات المتوسطة وتسعى وزارة التعليم إلى تأهيل جميع نوعيات المعلمين هذه تأهيلاً تربوياً داخل إطار الجامعة وفى كليات التربية ، غير أن الشكلية التى يتم بها هذا التأهيل تجعل من نتائجه أمر غير موثوق بمدى فعاليته .

أما المدارس الخاصة ومدارس اللغات ، فنظرا لما تتمتع به من حرية كاملة فيما يتصل بسياسة التوظيف منها ونظرا للمنافسة الشديدة من جانب الخرجين على العمل بوظائف التدريس بها ، فإن بإمكانها أن تشترط الحصول على مؤهل تربوى ، أو تشترط أن يكون المتقدم إليها من خريجى مدارس اللغات ، كما أن بعض تلك المدارس تستعين بالمعلمين الأجانب ونجد فى ذلك إحدى وسائل التمايز على غيرها من المدارس على الرغم من انه لا أحد يعلم بطبيعة المؤهلات التى يحملها هؤلاء المعلمون الأجانب .

أن هذا التباين فى نوعيات المعلمين ينعكس مباشرة على التلاميذ . فعلى الرغم من أن المعلم يقوم بتدريس منهج محدد سلفا ، إلا أن المعلم سيظل هو المصدر الأساسى لكثير من السلوكيات والمشاعر ، بما أن له بصفة شخصية دور كبير فى تكوين قيم التلاميذ وتوجيه مشاعرهم واتجاهاتهم .

أما الأنشطة المدرسية فهى تعتبر أحد أهم وسائل الإعداد المعرفى والثقافى للتلميذ ، كما تعد أحد أهم مجالات التباين بين مختلف أنواع المدارس. ففى الحكومة ، ونظرا لانخفاض ميزانية الأنشطة ، تكاد تقتصر تلك الأنشطة على رحلة واحدة أو رحلتين فى العام ، كما اختفت المكتبة من كثير من المدارس ، واختفت كذلك الصوبة والمعامل والمسارح .

أما فى المدارس الخاصة ومدارس اللغات ، فالرحلات تتعدد سواء كانت رحلات علمية أو رحلات ترفيهية ، كما تهتم المدارس الأجنبية بتدريس الكمبيوتر ضمن برامجها ، وقد يصل الأمر إلى حد تعليمهم السباحة والفروسية وأصول " الاتيكيت " . وترسل بعض المدارس تلاميذها إلى إنجلترا للإقامة لدى أسر إنجليزية فى الإجازة الصيفية .

ولقد سبق أن أشرنا إلى أن وزارة التربية والتعليم تشرف على المناهج الدراسية فى مختلف المدارس فى مصر . ولكن بعد ما قدمناه من مجالات مختلفة للتمايز بين المدارس المتنوعة ، نميل إلى اعتبار أن ذلك الإشراف لوزارة التعليم يعد إشرافاً شكلياً فالوزارة لاتملك من الإمكانيات ما يمكنها من الرقابة الدقيقة على

تلك المدارس فى ادائها اليومى . فى نفس الوقت الذى تلعب فيه الانشطة ، والمناخ المدرسى دورا فى توجيه التلاميذ لا يقل عن المنهج المدرس أن لم يفقه تأثيرا [٥٣] .

رابعاً : أثر التكيف الهيكلى على التجانس الثقافى

تعد التربية والتعليم أهم عوامل الحفاظ على الهوية الوطنية والتجانس الثقافى فمن الطبيعى أن تتنوع وتتباين البيئات التى ينتمى إليها الأطفال تنوعا شديداً ، فمنهم من ينتمى إلى اسر شديدة الثراء ، ومنهم من ينتمى إلى أسر شديدة الفقر ، ومنهم من ينتمى إلى بيئات حضرية ومدنية أو إلى بيئات ريفية وفلاحية ، ومنهم من ينتمى إلى أوساط متعلمة ومثقفة، ومنهم من ينتمى إلى أوساط أمية ، ومنهم من ينتمى إلى أسر تدين بالإسلام ومنهم من ينتمى إلى أسر تدين بالمسيحية وغير ذلك من ألوان التمايز المتعددة .

ومن هنا ينبغى أن يكون التعليم منظومة قومية تلم شمل الأمة وتجمع أبنائها ، وفى تلك المنظومة ينبغى أن يتم تقريب الفجوة بين أبناء مصر ، بحيث يخرجون وهم يتكلمون لغة مشتركة ، وقد فهموا بعضهم وتعلموا السماحة واحترام عقائد الآخرين والتفوا حول مفهوم جامع للوطنية ، وبالاختصار فإن الهدف الأول لمنظومة التعليم هو بناء الأمة المتماسكة [٥٤] .

ولقد لعب التعليم العام فى الولايات المتحدة الأمريكية دوراً كبيراً فى تضيق الفجوة التى سببتها الازدواجية الثقافية بين الأمريكيين من أصول أوربية والأمريكيين من أصول أفريقية [٥٥] .

كما تتخذ إسرائيل من نظام التعليم فيها أداة لدمج اليهود من أصل أمريكى فى المجتمع الإسرائيلى ، والحد من عوامل التمايز والتى يوفرها لليهود والأمريكان ، الثروة والثقافة التى يحملونها [٥٦] .

ولقد أدرك العديد من قادة الفكر والرأى فى مصر حقيقة دور التعليم فى تحقيق ذلك التماسك الوطنى ومن هنا فقد دعى كثير منهم إلى توحيد التعليم والقضاء على أشكال التمايز بين أنواعه [٥٧] .

أما فى الجامعة فإن عليها أن تقوم بدور أساسى فى تحقيق اندماج كافة أجزاء الجسد الاجتماعى القومى وتوحيد الآراء القومية ، وهذه الآراء تنبع فى الواقع من طبيعة الجامعة ذاتها ، فالجامعة هى مكان لالتقاء الأجيال والفئات الاجتماعية وبوتقة لانصهارها فى غمار عملية السعى المشترك نحو المعرفة ، والجامعة كأداة من أدوات التماسك الاجتماعى فى الجسد السياسى تتميز عن الأدوات الأخرى بخصائص هامة تجعل من دورها فى تحقيق الاندماج أمر لا غنى عنه فى المجتمع المعاصر ، فالجامعة تختلف عن القيادات السياسية والحزب السياسى بأنها لا تعبر عن مصالح أفراد أو فئة وإنما تمثل كل الفئات والقوى العاملة ، ويعد بناء منطق علمى متكامل للإرادة القومية هو الأداء الرئيسية للجامعة فى تجاوز المصالح الفئوية والانتماءات العقائدية المتفاوتة ، ويكفى أن نتذكر فى هذا الصدد دور الجامعات الإيطالية فى بلورة مفهوم الوحدة الإيطالية ، ودور الجامعات الألمانية فى تكتيل الإرادة القومية ضد الاحتلال النابليونى ودور الجامعة العبرية فى القدس فى تطور الفكر الصهيونى قبل إنشاء الكيان الصهيونى نفسه (٥٨) .

ولا شك أن التعليم العالى المصرى بالوضع الذى بيناه سابقاً ، والجامعة المصرية بالأوضاع السيئة التى تحيط بها أمر يلقى ببذور الشك وعدم الثقة فى حقيقة الشعور بالانتماء للجامعة ، وهو شعور لا ينبغى أن ينطبق على فئة بذاتها أو شريحة معينة ممن لهم صلة بهذه المؤسسة ، وإنما هو حس عام وشامل يمكن ملاحظته ابتداء بالأساتذة أعضاء هيئة التدريس ومساعديهم ، وانتهاءاً بالطلاب . ويعنى ببساطة وجود ارتباط حقيقى - مادى ومعنوى – بالمكان الذى ينتسب إليه الفرد أو الجماعة ، ويفرز هذا الارتباط نوعاً من العلاقة الحميمة بين الفرد والمكان تتشكل فى ضوء التأثير المتبادل الذى ينجم عنه تقدير حقيقى متبادل بينهما ، تزداد درجته كلما ازداد الارتباط حجماً ونوعاً ويكتسب هذا الانتماء قوة واستمرارية عندما يسهم فى تحقيق الأهداف الاستراتيجية القومية للمؤسسة التى يرتبط بها الفرد إذ يشعر بأنه يشارك بنصيب ما فى إنجاز مستهدفات هذا المكان (٥٩) .

كما يساهم التعليم العالى والجامعى بظروفه الراهنة فى إعادة تشكيل الخريطة الطبقية بالمجتمع مرة ثانية ، بعد أن كان لفترة طويلة ماضية عاملاً هاماً من عوامل الحراك الاجتماعى (٦٠) .

كما يعد التعليم هنا أداة شرعية لخلق الازدواج الثقافى والتمايز الاجتماعى والاستقطاب الطبقى داخل المجتمع المصرى ، ومن هنا تنقلب الامتيازات الاقتصادية والاجتماعية إلى استحقاقيه ثقافية ، توصل حاملها إلى المراكز الحساسة والهامة فى الدولة وبذلك يعد التعليم مجالا مفتوحا لإعادة علاقات الإنتاج القائمة فى المجتمع من حيث توريث المهن والمراكز والأوضاع الاقتصادية ، هادفة فى النهاية إلى إبقاء العلاقات الاجتماعية غير المتكافئة على ما هى عليه بل والمحافظة عليها تكريساً لخدمة الصفوة فى المجتمع (٦١) .

وفى هذا المناخ الذى يهيمن عليه الفقر والبطالة وتناقص الفرص التعليمية ، يصبح التماسك الوطنى شعار لا معنى له فى الواقع . ذلك التماسك الوطنى الذى يعد الركيزة الأساسية للأمن القومى ، بجميع جوانبه . ومهما تعددت تعريفاته ومداخله ، فهذا التماسك الوطنى شرط أولى لوجود الشعب واستمراره فى مواجهة جميع تحدياته الخارجية والداخلية على السواء . ولاشك أن الشعب المصرى تميز على طول تاريخه بدرجه كبيره من درجات التجانس الثقافى الذى تبلور حول هوية وطنية تناقلتها الأجيال ، وطورها المفكرون والمبدعون ، وحاربت من أجلها الجيوش ، وهى التى حفظت للإنسان كينونته فى الحياة .

واليوم يلاحظ الباحث أن الشباب المصرى قد أصبح جماعات متباينة من الناحية الثقافية والفكرية ، بعضهم قد أدار وجهه ناحية الغرب ، فراح يتمثل ثقافته ، ومظاهر سلوكه ، وأنماط حياته وأزياءه ، ونماذج من فنه وموسيقاه . وبعض هذه الجماعات قد يحم وجهه شطر الماضى مستلهما سيرة السلف الصالح ، فى أفكاره ، وخطابه الأيدلوجى، وأنماط سلوكه ومثل العليا ، فكانت القطيعة بينه وبين معظم منتجات العصر الحديث من فكر وثقافة وعلوم .

وهناك إلى جانب ذلك جماعات انكفأت على ذاتها إيثار للسلامة ، واكتفاء بدور المتفرج فى هذا الصراع الحضارى المرير ، وجماعات أخرى أصبح لا يهمها إلا البحث عن لقمة العيش بأى مهنة وفى أى وطن . وأصبحت المشاركة السياسية لشبابنا فى الحدود الدنيا طالما أن تلك المشاركة تتعلق برؤيتنا لمستقبل هذا الوطن والجماعة التى تحيا فيه كل هذا فضلاً عن عمليات الإرهاب والعنف الموجه ضد الدولة وضد الاقتصاد الوطنى وضد المواطنين من شباب كانوا فى المدارس الابتدائية منذ عشر سنوات .

خامساً : خاتمـــة

ربما قيل أن التكيف الهيكلى وبعض الإصلاحات المالية كانت واجبة ، وبعض القول صحيح . ولكن أى اقتصاد وطنى يحترم نفسه ويحترم مواطنيه لابد أن يجعل الأرقام فى خدمة الناس وليس الناس فى خدمة الأرقام . وبالتالى فأنه لا يمكن أن يكون هناك إصلاح مالى بدون رؤية اجتماعية ، ومهمة أى سياسة . بما تحمله الكلمة من معان ، هى التوفيق بين العنصرين (٦٢) .

ويلفت النظر أن ذلك يحدث فى مصر ، بينما الحملة الانتخابية للرئيس الأمريكى الحالى ، قامت بالدرجة الأولى على أنه لا يستطيع أن يترك الشعب تحت رحمة قوانين السوق ، وبينما كانت أوربا الساعية نحو وحدتها الاقتصادية تتمسك بنظم وترتيبات تقع فى مجلدات تحوى ستة آلاف صفحة هدفها توفير الحماية للعمال وللفلاحين ضد قوانين السوق فى أكثر قارات الدنيا رخاء وازدهار (٦٣) .

وتعليقاً على حمى " إطلاق قوى السوق " التى تسود مجتمعات كمجتمعنا من منطلق مؤثرات دولية يوصى تقرير ١٩٩٣ بالعمل على صياغة " أسواق صديقة للناس People-Friendly Markets " تسمح للناس بالمشاركة الكاملة فيها ، والمشاركة العادلة فى منافعها . أى أن تكون الأسواق خادمة للناس عوضاً عن أن يخدموها .

وتتضمن متطلبات هذه الأسواق الصديقة للناس : الاستثمار الكافى فى التعليم والصحة ومهارات الناس لتأهيلهم للأسواق ، تكسير عوائق دخول الأسواق ، إتاحة المعلومات ، توفير الائتمان للفقراء ، توزيع عادل للأصول ، بنية تحتية مناسبة ، ودعم كافى للبحث والتطوير .

غير أن إجراءات قوية يجب أن تتخذ لتصحيح الآثار الاجتماعية السلبية لقوى السوق الطليقة فى إطار مؤسسى مختل منذ البداية . كذلك يجب أن توجد شبكة أمان لرعاية ضحايا قوى السوق ، حتى يمكن إعادتهم إلى المشاركة الفاعلة فى الأسواق ، أساسا من خلال الاستثمار فى الطاقات البشرية وإعادة التدريب وتوفير الائتمان (٦٤) .

وحتى يمكن للأسواق أن تخصص الموارد ، والفرص للتعلم الراقى بعدالة بين المصريين أن أمكن ذلك على الإطلاق ، يبقى توفير التعليم الأساسى والمجانى بحق ، لجميع المصريين على مستوى راق ، مسئولية الدولة وإلا كان ذلك تخلياً جوهرياً ونهائياً عن مسئولية الدولة فى تحقيق التقدم فى مصر . ويتعين أن يلقى تحقيق هذا الهدف بين الفقراء أولوية خاصة حيث يعانون كما أسلفنا حرمانا أشد من فرص التعليم كلما ارتفعت تكلفته .

وفى النهاية ، إذا أردنا إلا تفقد مصر فرصة التقدم عن طريق تنمية قدرات البشر فى العقود القادمة ، فلا مناص من استحداث وتعضيد مسار للتميز فى مراحل التعليم كافة، يقوم على تأسيس العقلية النقدية ، والتفكير الخلاق ، والتعليم المستمر وبتشجيع يتعدى مجرد العبارات الإنشائية للبحث والتطوير الممكن من التنمية ، ولن يتحقق ذلك إلا بإنشاء حوافز اجتماعية . اقتصادية موجبة وقوية للتميز فى التعليم والعلم ، فعلاً خلافاً لما يسود حالياً . ونكرر أن هذه مسئولية الدولة الأولى أو المعيار الأهم لتقييم مساهمتها فى ترقية المجتمع المصرى (٦٥) .

فإن الرسالة المعاصرة للنظام التعليمى اليوم هى نقل المجتمع من عصر الثورة الصناعية الثانية ، ثورة المحركات الكهربائية والطاقة الملوثة للبيئة ، إلى عصر جديد بدأت ملامحه فى التحدد ، أنه عصر الثورة المعرفية الثالثة ، حيث الثورة الإلكترونية ونظم الذكاء الاصطناعى والطاقة دائمة التجدد غير الملوثة للبيئة ، وأهم ما يميز هذا العصر معرفياً وتكنولوجيا هو ثورة المعلومات ، فإذا عجز النظام التعليمى عن أداء رسالته سوف تفلت من أيادينا فرصة اللحاق بالعصر ، وهو عصر لا يساوم فى تقدمه ولا يتسامح مع المتخلفين عنه ، لقد كان عصرى الثورة الصناعية الأولى والثانية يسمحان بمساحة ما يتحرك فيها المتخلفون عن ركب التطور ، أما هذا العصر الجديد فسوف يلقى بالمتخلفين على هوامش التاريخ (٦٦) .

مراجع وهوامش

١) **محسن توفيق ومحمد نعمان نوفل** : " البطالة والنظام التعليمى فى مصر " ، مركز دراسات وأبحاث التعليم العالى ، ١٩٩٢ ، ص ١٠ .

٢) **جسبير سرجيت سنغ** : " التعليم العالى والتنمية : تجربة أربعة بلدان فى أسيا " ، " مجلة مستقبليات " اليونسكو ، الطبعة العربية ، القاهرة ، مجلد ٢١، عدد ٣ ، ١٩٩١ ، ص ٤٦١ – ٤٧٨ .

٣) **تقرير التنمية البشرية** : " مصر سنة ١٩٩٤م " القاهرة ، معهد التخطيط القومى ، ١٩٩٥ ، ص ١٢.

٤) **شهيدة الباز** : " عمل المرأة وإشكالية المساواة بين الجنسين " ، بحث مقدم من لجنة تعزيز دور المرأة فى المجتمع للمؤتمر للسكان والتنمية ، القاهرة ، ١٩٩٤ ، ص ٩٥ .

٥) **أمير سالم (محرر)** : " البنك الدولى . الحكومات ، وحقوق الإنسان " ، القاهرة ، مركز الدراسات والمعلومات القانونية لحقوق الإنسان ، ١٩٩٤ ، ص ٣٠ .

٦) **محمد نعمان نوفل** : " بعض الآثار المتوقعة لسياسة التكيف الهيكلى على التعليم "، مركز دراسات وأبحاث التعليم العالى ، ١٩٩٤ ، ص ١ .

٧) **عادل حسين** : " الاقتصاد المصرى من الاستقلال إلى التبعية ، ١٩٧٤/١٩٧٤ "، الجزء الأول ، القاهرة ، دار المستقبل العربى ، ١٩٨٢ ، ص ١٣ .

٨) **رمزى زكى** : " محنة الديون وسياسات التحرير فى دول العالم الثالث " ، القاهرة ، دار العلم الثالث ، ١٩٩١ ، ص ٢٣٠ .

٩) **سعيد إسماعيل على** : " لماذا العالم الثالث " ، مجلة التربية المعاصرة ، العدد الأول (يناير ١٩٨٤) ، ص ٢ – ٥٧ .

١٠) **تقرير التنمية البشرية** : " مصر سنة ١٩٩٤م " ، ١٩٩٥ ، مرجع سابق ، ص ٢٠ .

١١) **محمد حسنين هيكل** : " ١٩٩٥ باب مصر إلى القرن الواحد والعشرين " ، القاهرة ، دار الشروق ، ١٩٩٥ ، ص ١٦ .

١٢) **حامد عمار** : " أحوال الإنسان فى ربوع مصر ومؤشراتها فى مطلع التسعينيات " ، المحاضرة التذكرية فى المؤتمر العلمى الرابع عشر بعنوان " التعليم والإعلام " ، كلية التربية ، جامعة عين شمس ، ١٩٩٤ ، ص ١٣ .

١٣) **كمال حامد مغيث** : " الازدواجية التعليمية وأثرها على التماسك الوطنى " ، بحث فى كتاب هموم مصر وأزمة العقول الشابة ، القاهرة ، مركز الجيل للدراسات الشبابية والاجتماعية ، ١٩٩٤ ، ص ٤٠٤ .

١٤) **أحمد فرغلى محمد حسن** : " تحليل تكاليف وعائد التعليم العالى للتطبيق على الجامعات المصرية " ، مركز دراسات وأبحاث التعليم العالى ، ١٩٩٤ ، ص ٥٧ .

١٥) **نادر فرجانى** : " التنمية البشرية فى مصر ــ رؤية بديلة "، مركز المشكاه ، ١٩٩٤ ، ص ٢٨ .

١٦) **حامد عمار** : " أحوال الإنسان " ، مرجع سابق ، ص ٨ .

١٧) **سامية سعيد إمام** : " من يملك مصر " ، دراسة تحليلية للأصول الاجتماعية لنخبة الانفتاح الاقتصادى فى المجتمع المصرى ، ١٩٧٤ ــ ١٩٨٠ ، القاهرة ، دار المستقبل العربى ، ١٩٨٠ ، ص ١٢٦ .

١٨) **شبل بدران** : " التربية والتبعية فى مصر " ، مجلة التربية المعاصرة ، العدد ٣ ، مايو ١٩٩٥ ، ص ٢٣ - ٦٩ .

١٩) **صلاح الدين المتبولى** : " التعليم المصرى والقروض الأجنبية " ، القاهرة ، كتاب الأهرام الاقتصادى ، يونيو ١٩٩٥ ، ص ٣٦ .

٢٠) **المرجع السابق** : ص ٣٨ .

٢١) **نادر فرجانى** (باحث رئيسى) : " دراسة الالتحاق بالتعليم الابتدائى واكتساب المهارات الأساسية فى القراءة والكتابة والرياضيات . مسح ميدانى فى ثلاث محافظات بمصر (اليونسيف ـ المركز القومى للبحوث التربوية والتنمية - جامعة المنيا - جامعة طنطا) ، القاهرة ، ١٩٩٤ ، جدول ٢١ ص ٨٣ .

٢٢) **تقرير التنمية البشرية** : " مصر ١٩٩٤ " ، مرجع سابق ، ص ٣٢ .

٢٣) **نادر فرجانى** : " عن التعليم والاقتصاد والتنمية. البلدان العربية فى سباق العالم "، القاهرة ، المشكاة ، ١٩٩٤ ، ص ٨ .

٢٤) **حامد عمار** : " أحوال الإنسان " ، مرجع سابق ، ص ٢٩ .

٢٥) **نادر فرجانى** : " دراسة الالتحاق بالتعليم الابتدائى " ، مرجع سابق ، ص ٤٧ .

٢٦) **شبل بدران** : " ديمقراطية التعليم والثقافة المجانية وتكافؤ الفرص " ، مجلة التربية المعاصرة ، العدد ١٩ ، السنة ٨ ، ديسمبر ١٩٩١ ، ص ٢٣ - ٣١ .

٢٧) **حامد عمار** : " أحوال الإنسان " ، مرجع سابق ، ص ١٠ .

٢٨) **نادر فرجانى** : " دراسة الالتحاق بالتعليم الابتدائى " ، مرجع سابق ، ص ٧٢ .

٢٩) **محسن توفيق ، محمد نعمان نوفل** : " البطالة والنظام التعليمى فى مصر " ، مرجع سابق ، جدول رقم ١٥/أ ورقم ١٥/ب .

٣٠) **المرجع السابق** :

٣١) **كمال حامد مغيث** : " رؤيا نقدية للجامعة الخاصة فى ضوء المتغيرات الاجتماعية التى أفرزتها " ، بحث مقدم إلى مؤتمر التربية والتغيير الاجتماعى بين النظرية والتطبيق ، كلية التربية ، كفر الشيخ ، ٢٠-٢٢ فبراير ١٩٩٤ ، ص ٩ .

٣٢) **مضبطة مجلس الشعب** : " الجلسة ١٠٦ ، الفصل التشريعى السادس ، دور الانعقاد العادى الثانى ، ١٩٩٢/٧/١٨ ، ص ٢٤ وما بعدها .

٣٣) **صحيفة الأهرام** : " ١٩٩٥/٧/٣١م "

٣٤) **محمود الكردى** : " الجامعة المصرية : ألا تزال مؤسسة للتعليم والبحث ؟ " ، رؤية نقدية . بحث مقدم إلى ندوة " تقييم سياسة التعليم الجامعى . مركز البحوث والدراسات السياسية ، جامعة القاهرة ، ٢٢-٩٩/١١/٢٥ ، الاسكندرية ، ص ٦ .

٣٥) **بلاغ إلى وزير التعليم** : " حتى لا تفشل تجربة المعاهد الخاصة . مطلوب رقابة فعالة ووضع ضوابط محددة " ، الأهرام ١٩٩٥/٢/٢٧ ،

٣٦) **أحمد عباده سرحان** : " إنشاء الجامعة الأهلية .. المبادئ والضمانات " ، الأهرام ١٩٩٥/٥/٢٧ .

٣٧) **محمد عامر** : " مزيد من الأسئلة إلى وزير التعليم " ، صحيفة الأهالى ، ١٩٩٤/١٢/٢١.

٣٨) **لجنة تفتيش على المعاهد الخاصة** : صحيفة الجمهورية ، ١٩٩٥/٥/١٢ .

٣٩) **مدرسة تعمل ١٢ سنة بدون ترخيص** : صحيفة الأخبار ، ١٩٩٠/٨/٢٠ .

٤٠) **فريد زهران** (رئيس تحرير) : " تقرير مصر المحروسة والعالم ١٩٩٣ " ، القاهرة ، مركز المحروسة للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات ، ١٩٩٥ ، ص ٤٧٦ .

٤١) **تقرير التنمية البشرية** : " مصر ١٩٩٤ " ، مرجع سابق ، ص ١٥ .

٤٢) **مجلس الوزراء ، مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار** (عن جريدة الشرق الأوسط) : " مصر العمالة شبه مشلوله داخلياً وسوقها منكمشة عربيا " ، ١٩٩٤/٩/٤ .

٤٣) **تقرير التنمية البشرية** : " مصر ١٩٩٤ " ، مرجع سابق ، ص ص ١٤ ، ١٥ .

٤٤) **نـــادر فرجـانى :** " التنمية البشـرية فى مصر - رؤيـة بديلـة " ، مرجع سابق ، ص ص ١٣ ، ١٤ .

٤٥) **صلاح الدين المتبولى :** " التعليـم المصرى والقروض الأجنبية ، مرجع سابق ، ص ص ٢٢ ، ٢٣ .

٤٦) **محمد نعمان نوفـل :** " بعض الآثـار المتوقعـة لسياسـة التكيـف الهيكلـى علـى التعليم "، مرجع سابق ، ص ٦ .

٤٧) **صلاح الدين المتبولى :** " التعليـم المصرى والقروض الأجنبية ، مرجع سابق ، ص ٦٠ .

٤٨) **المرجع السابق :** ص ٦٤ وما بعدها .

٤٩) " انظر فى أسماء المدارس الخاصة " ، مجلة التعليم الخـاص ، القـاهرة ، جمعيـة أصحاب المدارس الخاصة ، ١٩٩٦ .

٥٠) **Philip G.Altbach & Gail P. Kelly, :** Education and Colonialism longman. New York, 1990, P.36

٥١) **نادر فرجانى :** " عن التعليم والاقتصاد والتنمية ، مرجع سابق ، ص ٧ .

٥٢) - - - - - - - - : التنمية البشرية فى مصر ، مرجع سابق ، ص ٤١٣ .

٥٣) **كمال حامد مغيث :** " الازدواجية التعليمية فى مصر ، مرجع سابق ، ص ٤١٣ .

٥٤) **رشــدى سعيد :** " دور التعليم الابتدائى فى بنـاء الأمـة " ، مجلـة الهـلال ، ابريـل ١٩٩٣ ، ص ٥٩ .

٥٥) **Gadsden,Viviam L., Literacy,** Edacation and Identity among African-Americans: The Communal Nature of Learning . Urban Eductation, V27, Jan 1993, P352-369.

56) **Cohen, Yinon, Socioeconomic Dualism** : The Case of Israeli - Born Immigrants in the united states. international migration review, V23, 1989, P. 261.

57) **طـه حسـين** : " مستقبل الثقافـة فـى مصـر " ، القـاهرة ، دار المعـارف ، ١٩٨٣ ، ص ٨٣ .

58) **محمد السيد سليم** : " الجامعـة والوظيفـة الاجتماعيـة للعلـم " ، مجلـة الفكـر العربى ، بيروت ، السنة ٣ ، العدد ٢٠ ، مـارس/ابريـل ١٩٨١ ، ص ١٧٥-١٩٣

59) **محمـود الكـردى** : " الجامعة المصرية " ، مرجع سابق ، ص ١٤ .

60) **المرجع السابق** : ص ٢٠ .

61) **شـبل بـدران** : " التربية والتبعية فى مصر " ، مرجع سابق .

62) **محمد حسنين هيكل** : " ١٩٩٥ باب مصر إلى القرن الواحد والعشرين " ، مرجـع سابق ، ص ١٨ .

63) **المرجع السابق** : ص ١٧ .

64) **نـادر فرجـانى** : " التنمية البشـرية فى مصر " ، مرجع سابق ، ص ٦ .

65) **المرجع السابق** : ص ١٦ .

66) **محسن توفيق ، محمد نعمان نوفل** : " البطالـة والنظـام التعليمـى فـى مصـر " ، مرجع سابق ، ص ١٢ .

رقم الإيداع : ١٩٩٩/١٤٠٩٤

الترقيم الدولى : .I.S.B.N

977-317-018-7